منظمة الصحة العالمية

الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية 2020-2025

الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية 2020-2025
[Global strategy on digital health 2020-2025]

ISBN 978-92-4-002761-9 (نسخة إلكترونية)
ISBN 978-92-4-002762-6 (نسخة مطبوعة)

© منظمة الصحة العالمية 2021

بعض الحقوق محفوظة. هذا المصنف متاح بمقتضى ترخيص المشاع الإبداعي "نسب المصنف – غير تجاري – المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية"
(CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar).

وبمقتضى هذا الترخيص يجوز لكم نسخ المصنف وإعادة توزيعه وتحويره للأغراض غير التجارية، شريطة أن يتم اقتباس المصنف على النحو الملائم، كما هو مبيّن أدناه. ولا ينبغي في أي استخدام لهذا المصنف الإيحاء بأن المنظمة (WHO) تعتمد أي منظمة أو منتجات أو خدمات محددة. ولا يُسمح باستخدام شعار المنظمة (WHO). وإذا قمتم بتحوير هذا المصنف، فيجب عندئذٍ الحصول على ترخيص لمصنفكم بمقتضى نفس ترخيص المشاع الإبداعي ((Creative Commons licence أو ما يعادله. وإذا قمتم بترجمة المصنف، فينبغي إدراج بيان إخلاء المسؤولية التالي مع الاقتباس المقترح: "هذه الترجمة ليست من إعداد منظمة الصحة العالمية (المنظمة (WHO)). والمنظمة غير مسؤولة عن محتوى هذه الترجمة أو دقتها. والإصدار الأصلي بالإنكليزية هو الإصدار الملزم وذو الحجية."

ويجب أن تتم أية وساطة فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ في إطار هذا الترخيص وفقاً لقواعد الوساطة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules).

الاقتباس المقترح. الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية 2020-2025
[Global strategy on digital health 2020-2025]

جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ 2021. الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

بيانات الفهرسة أثناء النشر. بيانات الفهرسة أثناء النشر متاحة على الرابط http://apps.who.int/iris.

.
المبيعات والحقوق والترخيص. لشراء مطبوعات المنظمة (WHO) انظر الرابط http://apps.who.int/bookorders. ولتقديم طلبات الاستخدام التجاري والاستفسارات بشأن الحقوق والترخيص، انظر الرابط http://www.who.int/about/licensing.

مواد الطرف الثالث. إذا رغبتم في إعادة استخدام مواد واردة في هذا المصنف ومنسوبة إلى طرف ثالث، مثل الجداول أو الأشكال أو الصور، فعليكم مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام، والحصول على إذن من صاحب حقوق المؤلف. ويتحمل المستخدم وحده مخاطر أي مطالبات تنشأ نتيجة انتهاك أي عنصر في المصنف تعود ملكيته لطرف ثالث.

بيانات عامة لإخلاء المسؤولية. لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد الواردة فيه، على أي رأي كان من جانب المنظمة (WHO) بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها. وتشكل الخطوط المنقوطة والخطوط المتقطعة على الخرائط خطوطاً حدودية تقريبية قد لا يوجد بعد اتفاق كامل بشأنها.

كما أن ذكر شركات محددة أو منتجات جهات صانعة معينة لا يعني أن هذه الشركات والمنتجات معتمدة أو موصى بها من جانب المنظمة (WHO)، تفضيلاً لها على سواها مما يماثلها في الطابع ولم يرد ذكره. وفيما عدا الخطأ والسهو، تُميّز أسماء المنتجات المسجلة الملكية بالأحرف الاستهلالية (في النص الإنكليزي).

وقد اتخذت المنظمة (WHO) كل الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذا المطبوع. ومع ذلك، فإن المواد المنشورة تُوزع دون تقديم أي نوع من أنواع الضمانات، صريحةً كانت أم ضمنية. ويتحمّل القارئ وحده المسؤولية عن تفسير هذه

المواد واستعمالها. ولا تتحمل المنظمة (WHO) بأي حال من الأحوال المسؤولية عن الأضرار التي قد تترتب على استعمالها.

المحتويات

شكر وتقدير 2

مقدمة 4

التكنولوجيات الرقمية –رسم معالم مستقبل الصحة العالمية 6

الرؤية 9

الغرض 10

المبادئ التوجيهية 13

أولاً- التسليم بأن إضفاء الطابع المؤسسي على الصحة الرقمية في النظام الصحي الوطني يستدعي من البلدان أن تتخذ قرارات وتقطع التزامات في هذا المضمار 13

ثانياً- الإقرار بأن نجاح تنفيذ مبادرات الصحة الرقمية يستلزم انتهاج استراتيجية متكاملة 13

ثالثاً- تشجيع استخدام تكنولوجيات الصحة الرقمية استخداماً ملائماً 13

رابعاً- إدراك الحاجة الماسة إلى إزالة العوائق الرئيسية التي تواجهها البلدان الأقل نمواً في تنفيذ تكنولوجيات الصحة الرقمية 14

الأهداف الاستراتيجية 16

أولاً- توثيق عرى التعاون العالمي والنهوض بنقل المعارف المتعلقة بالصحة الرقمية 16

ثانياً- النهوض بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن الصحة الرقمية 18

ثالثاً- تعزيز تصريف شؤون الصحة الرقمية على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية 20

رابعاً- الدعوة إلى إقامة نظم صحية تركز على الناس وتتحقق بفضل الصحة الرقمية 22

إطار العمل 26

أولاً- الالتزام 26

ثانياً- التحفيز 26

ثالثاً- القياس 27

رابعاً- التحسين والتكرار 27

تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل 28

مبادئ التنفيذ العامة 28

مبادئ التنفيذ الخاصة 30

الرصد والتقييم 33

المسرد 35

الملحق 40

شكر وتقدير

استغرقت رحلة إعداد الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية عامين من العمل المشترك قبل أن تعتمدها جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعون. وقد أُنجزت المسودة الأولى لوثيقة الاستراتيجية وعُممت للتعليق عليها في إطار مشاورة داخلية أجريت في مطلع عام 2019. ثم أُبلغت الدول الأعضاء بجدول المشاورات المقرر عقدها بشأن الاستراتيجية في جلسة إحاطة عُقدت في جنيف في آذار/مارس 2019، تلتها مشاورة عامة عالمية امتدت من آذار/مارس إلى أيار/مايو من العام نفسه. وأجريت بعد ذلك مشاورات متعددة مع الدول الأعضاء في الفترة بين حزيران/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر 2019، من بينها مشاورة عامة عُقدت في جنيف وسلسلة مناقشات تخللت اجتماعات اللجان الإقليمية.

وعُرضت الاستراتيجية في إطار بند جدول أعمال المجلس التنفيذي (م ت146/26) في شباط/فبراير 2020. وبعد النظر في التقرير عن مسودة الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية، قرر المجلس أن يوصي جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين باعتماد الوثيقة. واستجابة لتوصية المجلس التنفيذي، أجرت الأمانة جولتين أخريين من المشاورات مع الدول الأعضاء في شباط/فبراير وفي تموز/يوليو 2020 لزيادة تنقيح الصياغة اللغوية لوثيقة الاستراتيجية.

وتحت قيادة كبيرة المتخصصين في الشؤون العلمية في المنظمة، الدكتورة سوميا سواميناثان، ومدير إدارة الصحة الرقمية والابتكار، برناردو ماريانو، تولى سمير بوجاري ويو تزاو الإشراف على إعداد وثيقة الاستراتيجية وتنسيقها والتشاور بشأنها. وتولى مهام التنسيق التقني الأشخاص التالية أسماؤهم (بالترتيب الهجائي الإنكليزي): حسينو با، وباتريشيا كودار، ومارسيلو داغوستينو، وجون غاو، وكليتون هاملتون، ومارك لاندري، وأحمد منديل، ومحمد نور، وديانا زندي. وتم تلقي مدخلات إضافية من فلافيو أجيو، واونيما اجويبور، وفرجينيا أرنولد، وأيمن بدر، ونافنيت بال، وميريام بجديلي، وفليب بوشيه، وماري شارلوت بويسو، وكريغ بورجس، وكنيث كارسويل، وجيورجيو كوميتو، وفاليريا دي أوليفيرا كروز، وجوان دزينواجيس، وغايا غامهيويج، وسباستيان غارسيا سيزو، وجون غروف، وبيسوامبر غوروبشاريا، وسيلين هزبون، وروبرت جيكوب، وكريستوفر جونز، وماكي كاجيوارا، وإدوارد كيلي، وطارق خورشيد، وهانس كلوغه، ورامش كريشنامورتي، وفيرابادرا كوشيمانشي، وألكسندرا كوزمانوفيتش، وليديا لازيري، وتورمود لوند، وميرنا مارتي، وكلاريس ماسون، وناتيلا مينابدي، ورامان مينهاس، وأوليفر مورغان، ولنكولن مورا، ونو لين نغوين، وديفيد نوفيلو اورتيز، وأولوشايو أولو، وإبراهيم واكريم، ولورين بابلو أوغالي، وأندي باتيسون، وليليانا بيفارولي، وبردان رنا، ومارج ريناب، وأندرياس ريس، وإلينا سرتوريوس، ومبشر شيخ، ونورمان سينابن، وبيتر سنجر، وإيف سوتيراند، وروتيندو أورينجي، وهايني أوتونن، وأدريانا فيلاسكيز بيرومن، وإيزابيل واشسموث، وتانا ووليجي، وجون ماري ياميوغو.

ووردت أثناء عملية التشاور العامة أيضاً مُدخلات ومقترحات أيضاً من المراكز المتعاونة مع المنظمة ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى وممثلي قطاع الصناعة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومعاهد الأبحاث وعدد كبير من الأفراد.

وتودّ إدارة الصحة الرقمية والابتكار أن تعرب عن عميق امتنانها لجميع مندوبي الدول الأعضاء الذين أدلوا بتعليقات أثناء إعداد هذه الوثيقة.

كما ترغب الإدارة في التعبير عن تقديرها لأعضاء المجموعة الاستشارية التقنية بشأن الصحة الرقمية.

ووردت مساهمات إضافية كذلك من الأشخاص التالية أسماؤهم (بالترتيب الهجائي الإنكليزي): لويز أغرسناب، وشدى السلامة، وسليم عزابي زورق، وباسكول بنتو، وبيلو ديالو، وخافيير إلكن، ونهى جمال الدين، وإيزابيل هال، وميليسا هاربر شحادة، وغاريت ميل، وهاري مايجر، وديريك مونين، وبيرنجير نيل، وباتريشيا ندومبي، ولاكسمي بانيكر غرابر، وفيوليتا بيريز نوينو، وتينا د. بورنات، وناتاشا راتانابرايول، ومريم شكرالله، وماتا تور، وسودا فنكاترام، وجين والاس، وشينغ وو.

مقدمة

حثت جمعية الصحة العالمية في القرار ج ص ع28-58 بشأن الصحة الإلكترونية الصادر عنها في عام 2005 الدول الأعضاء على ما يلي: "النظر في وضع خطة استراتيجية طويلة الأجل من أجل تطوير وتنفيذ خدمات الصحة الإلكترونية... تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة... وتعزيز قطف ثمارها على نحو منصف وميسور وشامل". وحثت البلدان والجهات صاحبة المصلحة على توجيه جهودها نحو تكوين رؤية متسقة بشأن الصحة الإلكترونية تتماشى مع أولويات بلد معين وموارده الصحية ووضع خطة عمل لتنفيذ الرؤية المقترحة وإعداد إطار يرصد ويقيّم تنفيذ الصحة الإلكترونية والتقدم المحرز فيما يتصل بها. ومنذ ذلك الحين، وضعت أكثر من 120 دولة عضواً من بينها بلدان ذات دخل منخفض ومتوسط، مثل تلك الاستراتيجيات والسياسات.

واعتمدت جمعية الصحة في عام 2013 القرار ج ص ع24-66 بشأن التوحيد القياسي والتشغيل البيني في مجال الصحة الإلكترونية وحثت فيه الدول الأعضاء على "النظر ... في وضع سياسات وآليات تشريعية ترتبط باستراتيجية وطنية شاملة للصحة الإلكترونية".

واستناداً إلى هذه القرارات وإقراراً بضرورة تعزيز تنفيذ الصحة الرقمية، اعتمدت جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعون في أيار/ مايو 2018 القرار ج ص ع71-7 بشأن الصحة الرقمية. وطلبت فيه من المدير العام "أن يضع ... في إطار تشاور وثيق مع الدول الأعضاء وبمدخلات من أصحاب المصلحة المعنيين ... استراتيجية عالمية بشأن الصحة الرقمية تحدد المجالات ذات الأولوية ومنها المجالات التي ينبغي للمنظمة أن تركز جهودها فيها". وهذه الاستراتيجية هي ثمرة عملية تشاورية استُهلت في آذار/مارس 2019 وتخللتها مناقشات في منتديات عامة إلكترونية ومشاورات واجتماعات للجان المنظمة الإقليمية والمجلس التنفيذي في دورته السادسة والأربعين بعد المائة.[1] وقد اعتمدت جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعون الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية للفترة 2020-2025، في مقررها الإجرائي ج ص ع73(28) (2020).

وتستند مسودة الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية إلى قرارات اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة[2] وجمعية الصحة العالمية[3] وما يتصل بها من تقارير عالمية وإقليمية صادرة عن المنظمة[4] واستراتيجيات إقليمية والتقرير المؤلف من جزأين للجنة التقنية التابعة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس عن المعلوماتية الصحية المتعلقة بهيكل الصحة الإلكترونية[5] والقرار بشأن المراجعة الحادية عشرة للتصنيف الدولي للأمراض وعناصر مجموعة التصنيفات والمصطلحات الدولية للمنظمة ودليل الاستراتيجية الوطنية للصحة الإلكترونية المؤلف من ثلاثة أجزاء[6] ووضع الدول الأعضاء وإجراءاتها واستراتيجياتها وسياساتها واستثماراتها في مجال الصحة الرقمية في الوقت الحالي وتوصيات مختلف أفرقة خبراء الأمم المتحدة المعنية بمواضيع التكنولوجيات الرقمية والابتكار.

1 انظر الوثيقتين م ت146/26 وم ت146/ سجلات/2، المحاضر الموجزة للجلسة الثالثة عشرة، الفرع 2.

2 القراران 73/218 (2019) و70/125 (2016) الصادران عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

3 القرارات ج ص ع28-58 (2005) وج ص ع24-66 (2013) وج ص ع24-69 (2016) وج ص ع7-71 (2018)؛ ومختلف القرارات التي صدرت عن اللجان الإقليمية وتشمل القرار EM/RC53/R.10) 2006) والقرار AFR/ RC56/R8) 2006) والقرار AFR/RC60/R3 2010)) والقرار CD51.R5) 2011) والقرار AFR/RC63/R5) 2013) والقرار WPR/ RC69/8) 2018).

4 مكتب المنظمة الإقليمي لجنوب شرق آسيا، الاستراتيجية الإقليمية لتعزيز الصحة الإلكترونية في إقليم جنوب شرق آسيا، منظمة الصحة العالمية (2014-2020)، مانيلا: المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا؛ 2015 (بالإنكليزية) (على الموقع الإلكتروني التالي: https://apps.who.int/iris/handle/10665/160760)؛ ومنظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لأوروبا، من الابتكار إلى التنفيذ: الصحة الإلكترونية في إقليم المنظمة الأوروبي، كوبنهاغن: مكتب المنظمة الإقليمي لأوروبا؛ 2016 (بالإنكليزية) (على الموقع الإلكتروني التالي: https://apps.who.int/iris/handle/10665/326317)؛ ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، الاستراتيجية وخطة العمل بشأن الصحة الإلكترونية: التقرير الختامي، الوثيقة CD56/INF/17 (2018) (بالإنكليزية) (على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.paho.org/hq/index.php?option=com_docman&view=download&category_slug=56-directing-council-english-9964&alias=45846-cd56-inf-17-e-strategy-poa-ehealth-846&Itemid=270&lang=en، تم الاطلاع في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2019).

5 ISO. Part 1 - Health informatics: capacity-based eHealth architecture roadmap. Part 2 – architectural components and maturity model. TR 14639-1. Geneva: International Organization for Standardization; 2014

6 منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات، دليل الاستراتيجية الوطنية للصحة الإلكترونية، جنيف: منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات؛ 2012 (على الموقع الإلكتروني التالي: https://apps.who.int/iris/handle/10665/75211 والموقع الإلكتروني التالي: https://apps.who.int/iris/handle/10665/752119، تم الاطلاع في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2019).

حقوق ملكية الصورة تعود ل: غيتي إيميجيز \ سيفينتي فور

التكنولوجيات الرقمية –رسم معالم مستقبل الصحة العالمية

تسلط خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1] الأضواء على الإمكانات الكبيرة التي يَعِد بها انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي وتتيح التعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وإيجاد مجتمعات عمادها المعرفة.

وأبرزت الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (نيويورك، في 15 و16 كانون الأول/ ديسمبر 2015) التطورات المحققة بفضل التكنولوجيا على المستوى الحكومي في مجال توفير خدمات الرعاية الصحية، حيث باتت أعداد متزايدة من الناس تستفيد من الخدمات والبيانات التي ربما لم تكن من قبل في المتناول أو لم تكن متيسرة بأسعار معقولة.[2] والتزم الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون بتسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولاحظوا أن بإمكانهم تسريع وتيرة التقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

وقد أكّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 73/218 (2019) أهمية الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به القطاع الخاص[3] والمجتمع المدني والأوساط التقنية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وشجعت "على تعزيز ومواصلة التعاون فيما بين أصحاب المصلحة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء"، كما شجعت المنظمة على الإسهام في نطاق ولايتها وخطتها الاستراتيجية في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتأكيد أهمية توفير موارد كافية في هذا الصدد.

ومع التسليم بما تنطوي عليه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من فرص وتحديات جديدة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فإن ثمة توافقاً متزايداً في الآراء في أوساط الصحة العالمية على كون الاستخدام الاستراتيجي والابتكاري لأحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الرقمية عاملاً تمكينياً أساسياً لضمان استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة وحماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل وتمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية (غايات المليارات الثلاثة للمنظمة المدرجة في برنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة للفترة 2019-2023).

1 المعتمدة في القرار 70/1 (2015) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2 القرار 70/125 (2015) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

3 المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول في متابعة القرار ج ص ع10-69 (2016)، إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

وعلى الرغم من أن التحول الرقمي في مجال الرعاية الصحية يمكن أن يكون له أثر معرقِّل، فإن التكنولوجيات مثل إنترنت الأشياء، والرعاية الافتراضية، والرصد عن بُعد، والذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الضخمة، وسلسلة السجلات المغلقة، والملبوسات الذكية، والمنصات، والأدوات التي تمكِّن من تبادل وتخزين البيانات، والأدوات التي تمكِّن من تسجيل البيانات عن بُعد وتبادل البيانات وتبادل المعلومات ذات الصلة عبر النظام الإيكولوجي الصحي، التي تتيح الرعاية عبر سلسلة متواصلة، قد أثبتت أنها قادرة على تحسين الحصائل الصحية من خلال الارتقاء بالتشخيص الطبي وقرارات العلاج المستندة إلى البيانات والعلاجات الرقمية والاختبارات السريرية والإدارة الذاتية للرعاية والرعاية التي تركز على الشخص بالإضافة إلى تزويد المهنيين بمزيد من المعرفة المستندة إلى البينات والمهارات والكفاءة من أجل دعم الرعاية الصحية.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزه بعض البلدان، ما زالت بلدان عديدة تتطلب الدعم المؤسسي لوضع استراتيجيات وطنية للصحة الإلكترونية و/أو الصحة الرقمية وتوطيد هذه الاستراتيجيات وتنفيذ خطط عملها، مما يستلزم عادة المزيد من الموارد والقدرات. وستحسن الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية عمل شبكات الصحة الرقمية القائمة والمنشأة حديثاً، وستستكملها. وقد طلبت جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعون في قرارها ج ص ع7-71 إلى المدير العام أيضاً أن يقدم إرشادات نموذجية في مجال الصحة الرقمية بسُبل منها "تعزيز التدخلات الصحية الرقمية المسندة بالبيّنات". وأصدرت المنظمة لاحقاً مبادئها التوجيهية التي تتضمن 10 توصيات مسندة بالبيّنات بشأن التدخلات الرقمية لتعزيز النظم الصحية.[4]

ويجب أن تكون الصحة الرقمية جزءاً لا يتجزأ من الأولويات الصحية وأن تفيد الأشخاص بطريقة أخلاقية ومأمونة وآمنة وموثوقة ومنصفة ومستدامة. ويجب تطويرها وفقاً لمبادئ الشفافية والإتاحة والتوسع والتكرار والاستخدام التبادلي والخصوصية والأمن والسرية.

4 التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية للمنظمة بشأن التدخلات الرقمية لتعزيز النظم الصحية: البيّنات والتوصيات، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ 2019 (بالإنكليزية) (على الموقع الإلكتروني التالي: https://apps.who.int/iris/handle/10665/311980، تم الاطلاع في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2019).

 حقوق ملكية الصورة تعود ل: منظمة الصحة العالمية ا بلنك ميديا- جوليانا تان

الرؤية

تتمثل الرؤية التي تقوم عليها الاستراتيجية العالمية في تحسين الصحة لكل إنسان وفي كل مكان عن طريق تسريع إعداد وتطبيق حلولٍ للصحة الرقمية تركز على الشخص بحيث تكون ملائمة ومتاحة وميسورة التكلفة وقابلة للتوسع ومستدامة، للوقاية من الأوبئة والجائحات وكشفها والتصدي لها، وتطوير البنية التحتية والتطبيقات التي تمكّن البلدان من استخدام البيانات الصحية لتحسين الصحة والعافية، ولبلوغ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة وغايات المليارات الثلاثة المدرجة في برنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة للفترة 2019-2023.

وستحظى الصحة الرقمية بالتقييم وستُطبق شريطة أن تُتاح وأن تدعم حصول الجميع على نحو منصف على الخدمات الصحية الجيدة؛ وأن تحسِّن كفاءة النظم الصحية واستدامتها فيما يتعلق بتقديم الرعاية الجيدة الميسورة التكلفة والمنصفة؛ وأن تُعزّز وتنهض بجهود تعزيز الصحة، والوقاية من الأمراض، والتشخيص، والإدارة، والتأهيل، والرعاية الملطفة بما في ذلك أثناء حدوث الأوبئة أو الجائحات وبعدها، ضمن نظام يحترم خصوصية وأمن المعلومات الصحية الخاصة بالمريض. وتسعى الرؤية أيضاً إلى تحسين البحث والتطوير والابتكار والتعاون بين القطاعات. وتسلم بأن الصحة الرقمية يمكن أن تغير تغييراً جذرياً الحصائل الصحية إذا حصلت على الدعم من خلال بذل استثمارات كافية من أجل تصريف الشؤون والنهوض بالقدرات المؤسسية وقدرات القوى العاملة للمساعدة على إحداث تغييرات في النظم الرقمية والتدريب في مجال استخدام البيانات، والتخطيط له وإدارته، وهو ما تقتضيه النظم والخدمات الصحية التي ما فتئت تتحول باطراد نحو الرقمنة. وبالاستثمار الضروري في الناس والعمليات، وفي اتساق مع الاستراتيجيات الوطنية التي تضع رؤية للتحول الرقمي في القطاع الصحي، يمكن للصحة الرقمية أن تحسن كفاءة الرعاية وفعاليتها من حيث التكلفة، وبالتالي فتح الطريق أمام نماذج جديدة للأعمال في مجال تقديم الخدمات.

ويعدّ تنفيذ تكنولوجيات الصحة الرقمية الملائمة عنصراً رئيسياً من عناصر الاستراتيجية الوطنية، إلا أن تحقيقه قد يكون صعباً، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وينبغي أن يُنظر إلى استكشاف إمكانات الحلول العالمية والخدمات المشتركة بوصفه جزءاً من الاستراتيجية الصحية الوطنية للدول الأعضاء، إلى جانب برهنة الآثار التي تنشأ من إتاحة هذه الحلول العالمية وتكاليفها وجودتها ومأمونيتها واستدامة تطبيقها في النظم الصحية ضمن سياقات قطرية مختلفة للغاية.

الهدف

إن الغرض المنشود من هذه الاستراتيجية العالمية هو تعزيز النظم الصحية بفضل تطبيق تكنولوجيات الصحة الرقمية من أجل المستهلكين والمهنيين في مجال الصحة ومقدمي الرعاية الصحية والصناعة ابتغاء تمكين المرضى وتحقيق الرؤية المتعلقة بتوفير الصحة للجميع. والاستراتيجية مصممة لتفي بالغرض ويستخدمها جميع الدول الأعضاء بما فيها الدول التي تُتاح لها فرص محدودة للحصول على التكنولوجيات الرقمية والمنافع والخدمات. وفي سياق هذه الاستراتيجية العالمية، تُفهم الصحة الرقمية على أنها "ميدان المعرفة والممارسة المرتبط بتطوير التكنولوجيات الرقمية واستخدامها من أجل تحسين الصحة". ويشمل هذا التعريف الصحة الإلكترونية تمشياً مع التعريف المستخدم في تقرير المدير العام الذي أحاط به علماً المجلس التنفيذي.[1] وتوسّع الصحة الرقمية مفهوم الصحة الإلكترونية ليشمل مستهلكي التكنولوجيات الرقمية وطائفة أكبر من الأجهزة الذكية والموصولة. ويشمل هذا المفهوم أيضاً أوجه استخدام أخرى للتكنولوجيات الرقمية في مجال الصحة مثل إنترنت الأشياء والحوسبة المتقدمة وتحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي بما فيه التعلم الآلي والتشغيل الآلي.

وتؤكد الاستراتيجية العالمية الرقمية أن البيانات الصحية يجب تصنيفها بصفتها بيانات شخصية حساسة أو معلومات تعرِّف هوية الشخص، وبالتالي تستدعي معياراً رفيعاً للسلامة والأمن. لذا، فهي تؤكد الحاجة لأساس قانوني وتنظيمي متين يحمي خصوصية البيانات وسريتها وسلامتها وتوافرها، ومعالجة البيانات الصحية الشخصية، ويتناول مسائل الأمن السيبراني، وبناء الثقة، والمساءلة، وحسن الإدارة، والأخلاقيات، والإنصاف، وبناء القدرات، والإلمام بالأساسيات، بما يضمن جمع البيانات جيدة النوعية ومن ثم تعميمها من أجل دعم التخطيط للخدمات والإعداد لتقديمها وإحداث تحوُّل فيها. ومن المهم الحفاظ على الشفافية والتواصل الفعّال بشأن استراتيجيات أمن البيانات.

وتهدف الاستراتيجية العالمية إلى إيجاد فهم مشترك بين جميع الدول الأعضاء فيما يخص أهمية حلول الصحة الرقمية، وإيجاد نهج من أجل إقامة نظام إيكولوجي للصحة الرقمية قابل للاستخدام التبادلي يكون بمثابة بنية تحتية رقمية لتكنولوجيا المعلومات قابلة للاستخدام التبادلي يستعين بها في الأساس مجتمع الرعاية الصحية في جميع سياقات تقديم الرعاية، ولا سيما مقدمو الرعاية الصحية، ومقدمو الخدمات الصحية والمرضى، والسلطات المعنية بالصحة العامة، والجامعات، والمؤسسات البحثية. ويجب أن تتحقق بفضل وجود نظام إيكولوجي للصحة الرقمية قابل للاستخدام التبادلي السلاسة والمأمونية في تبادل البيانات الصحية بين المستخدمين، ومقدمي الرعاية الصحية، ومديري النظم الصحية، والخدمات المتعلقة بالبيانات الصحية. ويعدّ البيانات الصحية ويعالجها في الغالب مقدمو الرعاية الصحية ومجتمع الرعاية الصحية.

1 الوثيقة م ت142/20 بشأن التكنولوجيات المحمولة في مجال الصحة التي أحاط المجلس التنفيذي علماً بها في دورته الثانية والأربعين بعد المائة (انظر الوثيقة م ت142/2017/سجلات/2، المحاضر الموجزة للجلسة الثالثة عشرة، الفرع 2 (بالإنكليزية)) وأشارت إلى ما يلي: "في يومنا هذا، يُستخدم مصطلح "الصحة الرقمية" عادةً كمصطلح جامع يشمل الصحة الإلكترونية والمجالات المتطورة مثل استخدام علوم الحوسبة المتقدمة (في ميادين "البيانات الضخمة" والجينوميات، والذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال)".

ويُشجَّع أن يجري تبادل البيانات الصحية بموافقة المريض، وذلك في سياق نظام إيكولوجي للصحة الرقمية يركز على الشخص وبغرض تحقيق المصلحة العامة، بحيث ينبني على الثقة، ويحمي خصوصية المريض ويضمن أمن النظم الرقمية، ويحمي من الاستخدام المؤذي أو غير السليم. إن تبادل البيانات الصحية بهذه الطريقة ضروري حيث إنه يمكن أن يساهم في تحسين نوعية العمليات، وحصائل الخدمات الصحية، واستمرار رعاية المرضى (الاستخدام الأولى للبيانات الصحية). وربما يفضي أيضاً إلى بناء قاعدة معارف تكون بالضرورة قادرة على التفاعل مع سائر نظم البيانات بما فيها على سبيل المثال لا الحصر البيانات المتعلقة بالمحددت الاجتماعية المرتبطة بالصحة والسجلات. كما يعد الاستخدام الثانوي للبيانات الصحية مهماً لتحسين نوعية الرعاية الصحية وفعالية البحوث. ويمكنه أن يساعد على اختبار حلول الذكاء الاصطناعي وتحاليل البيانات الضخمة والتحقق من صحتها ومقارنتها على أساس مختلف البرامترات والسياقات.

وأي عمل آخر ينشأ من الاستراتيجية العالمية للمنظمة انطلاقاً من كونها مؤسسة نموذجية سيتيح الإرشاد والتوجيه لصانعي السياسات العامة في الدول الأعضاء من أجل سكانها ومقدمي الرعاية الصحية وصناعة الرعاية الصحية والمصنعين والمستثمرين والسلطات المعنية بالشراء عند تولي رقمنة الرعاية الصحية.

وتحدد الاستراتيجية العالمية هذه رؤية وأهدافاً استراتيجية وإطار عمل ومبادئ تنفيذية للارتقاء بالصحة الرقمية على الصعيد العالمي وداخل البلدان على المستويين الوطني ودون الوطني سيساهم جميعها في بناء نظام صحي رقمي عالمي موصول مع مراعاة المخاطر المحتملة. وهي تهدف إلى تشجيع التعاون الدولي ودعم البلدان في تنفيذ برامجها الوطنية من أجل تحسين توفير خدمات الرعاية الصحية من خلال تنفيذ الاستراتيجيات الصحية الوطنية وتعزيز البحوث والتطوير والعمل من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

وستفضي الاستراتيجية العالمية إلى اتخاذ الإجراءات وتحقيق النتائج بشكل ملموس في حدود الإطار الزمني الممتد من عام 2020 إلى عام 2025.

حقوق ملكية الصورة تعود ل: منظمة الصحة العالمية \ نور \ بينديكت كورتسين

المبادئ التوجيهية

تهدف المبادئ التوجيهية الأربعة إلى توجيه الاستراتيجية العالمية نحو اعتماد تكنولوجيات الصحة الرقمية على نحو ملائم ومستدام في سياق قطاع الصحة الوطني والاستراتيجيات الصحية الوطنية.

1 التسليم بأن إضفاء الطابع المؤسسي على الصحة الرقمية في النظام الصحي الوطني يستدعي من البلدان أن تتخذ قرارات وتقطع التزامات في هذا المضمار

تسلّم الاستراتيجية العالمية بأن كل بلد يمتلك خطة عمل خاصة بالصحة الرقمية قائمة على الاستراتيجية، تراعي سياقه الوطني. وستطبق البلدان الصحةَ الرقمية أثناء سيرها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة بطريقة مستدامة تحترم سيادتها وتتلاءم على أفضل وجه مع ثقافاتها وقيمها وسياساتها الصحية الوطنية ورؤاها وأهدافها واحتياجاتها المرتبطة بالصحة والعافية ومواردها المتاحة.

2 الإقرار بأن نجاح تنفيذ مبادرات الصحة الرقمية يستلزم انتهاج استراتيجية متكاملة

تعدّ التكنولوجيات الرقمية عنصراً ضرورياً لاستدامة النظم الصحية والتغطية الصحية الشاملة وعاملاً يمكِّن من تحقيقها. وتحقيقاً لقدرات مبادرات الصحة الرقمية، يجب أن تكون هذه المبادرات جزءاً من الاحتياجات الصحية والنظام الإيكولوجي الصحي الرقمي الأوسع نطاقاً وأن تسترشد باستراتيجية متينة تدمج الموارد القيادية والمالية والتنظيمية والبشرية والتكنولوجية وأن تُستخدَم أساساً لخطة عمل محددة التكاليف تمكِّن من التنسيق بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة. ويجب توجيه هذه المبادرات بالاستعانة بهياكل متينة لتصريف الشؤون. ويجب أن تحدد الاستراتيجية نهجاً يصلح لتنفيذ الأولويات الصحية المتعددة المستندة إلى معايير وبنية تساعد على هذا الدمج.

ويبين الاستعراض السابق أن مبادرات الصحة الرقمية السيئة التنسيق أو المنفصلة تؤدي إلى حلول عمودية أو مستقلة لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غالباً ما تسفر عن تجزئة المعلومات وسوء توفير الخدمات.

3 تشجيع استخدام تكنولوجيات الصحة الرقمية استخداماً ملائماً

تشجع الاستراتيجية العالمية استخدام التكنولوجيات الرقمية على نحو ملائم بوصفها منافع رقمية عامة يمكن تكييفها لتناسب مختلف البلدان والسياقات، من أجل التصدي للتحديات الكبيرة التي تواجه النظم الصحية لدعم الإنصاف في إتاحة الموارد الرقمية حتى لا يُترك أحد متخلفاً عن الركب. كما أنها تنهض بحماية الأشخاص

والسكان وأصحاب المهن في مجال الرعاية الصحية ونظم الرعاية الصحية من المعلومات المضللة التي يُطلق عليها أيضاً الأوبئة المعلوماتية وسوء استخدام المعلومات والأنشطة الإلكترونية الخبيثة والغش والاستغلال وسوء استخدام البيانات الصحية والعنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان ضمن الإطار المنشأ بموجب المعاهدات الدولية الملزمة للدول الأعضاء.

وتغدو "المحددات الرقمية للصحة" مثل الإلمام بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإتاحة المعدات وتكنولوجيا النطاق العريض والإنترنت أكثر أهمية كلما ترسخت الصحة الرقمية. وتشدد الاستراتيجية العالمية على ضرورة إرساء الأسس الرقمية ضمن الاستراتيجيات الوطنية وضرورة العمل مع مختلف القطاعات والجهات صاحبة المصلحة على جميع المستويات.

وتنهض الاستراتيجية العالمية بالاستخدام التبادلي التركيبي والدلالي مع قواعد المنظمة ومعاييرها كأساس للمعلومات الصحية من أجل السماح بتبادل المعلومات في عالم موصول.

ويراعي استخدام الصحة الرقمية على نحو ملائم الأبعاد التالية: تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض وسلامة المرضى والأخلاقيات والاستخدام التبادلي والملكية الفكرية وأمن البيانات (السرية والسلامة والإتاحة) والخصوصية والفعالية من حيث التكاليف ومشاركة المرضى ويسر التكلفة. وينبغي أن يتم ذلك على نحو يركز على الناس ويقوم على الثقة ويستند إلى البيّنات ويتسم بالفعالية والكفاءة ويكون مستداماً وشاملاً ومنصفاً ومراعياً للسياق. ويجب أيضاً التصدي على النحو المناسب للتحدي العالمي المتنامي الذي تواجهه الصحة والبيئة ابسبب النفايات الرقمية.

4 إدراك الحاجة الماسة إلى إزالة العوائق الرئيسية التي تواجهها البلدان الأقل نمواً في تنفيذ تكنولوجيات الصحة الرقمية

هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في الجهود المبذولة لإزالة العوائق الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في التعامل مع تكنولوجيات الصحة الرقمية الجديدة والحصول عليها، مثل توافر بيئة مواتية ملائمة والموارد الكافية والبنى التحتية لدعم التحول الرقمي والتعليم والقدرات البشرية والاستثمار المالي والاتصال بالإنترنت فضلاً عن المسائل المتعلقة بالبنى التحتية الموجودة سلفاً وامتلاك التكنولوجيا والخصوصية والأمن وتكييف المعايير العالمية وتنفيذها والتدفقات التكنولوجية.

حقوق ملكية الصورة تعود ل: غيتي إيميجيز \ ميريام دوير

الأهداف الاستراتيجية

تستهدف الأغراض الاستراتيجية الأربعة تقديم الإرشاد وتنسيق الجهود فيما يتعلق بالتحول نحو الصحة الرقمية على الصعيد العالمي وتعزيز أوجه التآزر بين المبادرات والجهات صاحبة المصلحة من أجل تحسين الحصائل الصحية وتخفيف وطأة المخاطر المرتبطة بها على جميع المستويات.

1 توثيق عرى التعاون العالمي والنهوض بنقل المعارف المتعلقة بالصحة الرقمية

يرمي هذا الغرض الاستراتيجي إلى التنسيق بين البلدان والجهات صاحبة المصلحة من أجل الاستفادة معاً من الفرص العالمية لتحسين الصحة والعمل من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وفي الآن ذاته مواجهة التحديات، وتحديد المخاطر والتبليغ عنها، والتركيز على التهديدات المرتبطة باستخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل تحسين الصحة والسماح بتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وهي مسألة في صميم أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. ويشجع هذا الغرض العمل على الفرص والتحديات المشتركة التي تتعلق بجميع البلدان والجهات صاحبة المصلحة بصرف النظر عن وضعها.

تعظيم أثر علاقات التعاون والشراكات الجديدة والراهنة في النظام الإيكولوجي للصحة الرقمية بنطاقه الواسع: إن المعارف المتصلة بأنشطة تصميم الصحة الرقمية وتنفيذها والاستثمار فيها تشترك فيها جميع المجالات. وعليه، يستهدف هذا الغرض الاستراتيجي توطيد علاقات التعاون والشراكات مع الوكالات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة والبلدان والجهات صاحبة المصلحة الأخرى إلى أقصى حد والمساعدة على إقامة علاقات وشراكات جديدة.

تقييم أحدث التكنولوجيات الصحية الملائمة والابتكارية والنهوض بها: تتيح التكنولوجيات الصحية الرائدة خدمات وحلولاً جديدة ومتقدمة في مجال الرعاية الصحية. ويساعد هذا الغرض الفرعي على ضمان تقييم جودة التكنولوجيات الصحية الجديدة وحصائلها بهدف السماح باعتمادها والنهوض بها في الوقت المناسب. ومن الضروري وضع القواعد والمعايير والسياسات واللوائح لضمان الاستثمار والاستدامة والجودة والمأمونية والسلامة فيما يتصل بالمنتجات الصحية الرقمية وأحدث التكنولوجيات الصحية التي لا تُستخدم في مجال الرعاية الصحية فحسب بل يُحتمل أيضاً تسويقها بين الأفراد مباشرة. ولا بد من توجيه الأدوات وتنسيقها وتنفيذها على الصعيد العالمي لاعتماد هذه المنتجات والتكنولوجيات ودمجها في النظم والخدمات الراهنة على المستوى الوطني.

خيارات السياسات والإجراءات

ترد فيما يلي خيارات السياسات والإجراءات المقترحة:

1) الاشتراك في إعداد الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية ووضع آليات لتعزيز الاستراتيجيات الوطنية بشأن الصحة الرقمية وإقامة علاقات تعاون رئيسية بخصوص الاستخدام الملائم والمتفق عليه للتكنولوجيات الرقمية بغية تحقيق الأهداف الوطنية المتصلة بشؤون الصحة والعافية؛

2) وضع نهج لإدارة المعارف من أجل تحديد الممارسات الجيدة والمعارف المتعلقة بتنفيذ الأساليب والتقنيات الجديدة والبيّنات والدروس المستخلصة المرتبطة بالصحة الرقمية وتبادلها على نطاق البلدان والمجتمعات الدولية؛

3) دعم البلدان في إنشاء مراكز للمعلومات عن رصد الأمراض من أجل إدارة عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها في الوقت المناسب خلال انتشار الأوبئة والطوارئ الأخرى المرتبطة بالصحة العمومية؛

4) مواءمة جهود البلدان والجهات صاحبة المصلحة في التصدي للتحديات واغتنام الفرص معاً على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية؛ وتحديد المخاطر وإدارتها والتبليغ عنها؛ وتخفيف التهديدات المرتبطة باستخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل تحسين الصحة وتحقيق التغطية الصحية الشاملة وهي مسألة في صميم أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

المخرجات

من المتوقع تحقيق المخرجات التالية:

1) منح الأولوية لتطبيق الصحة الرقمية ودمجها في النظم الصحية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية من خلال إنشاء هيئات وآليات مخصصة لتصريف الشؤون؛

2) دعوة مجموعات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة إلى عقد اجتماعات منتظمة لدعم الاستخدام الملائم للصحة الرقمية وتوسيع نطاق تطبيقها والابتكار بغية تسريع وتيرة إحراز تقدم نحو أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة؛

3) إنشاء أو تعزيز مراكز للمعلومات عن رصد الأمراض على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

2

النهوض بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن الصحة الرقمية

يرمي الغرض الاستراتيجي 2 إلى حفز كل بلد ودعمه لكي يمتلك استراتيجيته بشأن الصحة الرقمية ويكيِّفها ويعززها بطريقة تتلاءم على أفضل وجه مع رؤيته وسياقه الوطني ووضع الصحة والاتجاهات الصحية فيه وموارده المتاحة وقيمه الأساسية.

ويشجع الغرض الاستراتيجي 2 وضع استراتيجية وطنية بشأن الصحة الرقمية باتباع نهج يشمل جميع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بما فيها الجهات الفاعلة المتعاونة ضمن جماعات الممارسين وبأخذ العناصر الأساسية التالية في الاعتبار: (1) القيادة وحسن الإدارة؛ (2) الاستثمار والعمليات؛ (3) الخدمات والتطبيقات لتوسيع نطاق الأنشطة؛ (4) التكامل والاستدامة؛ (5) مراعاة المعايير والاستخدام التبادلي؛ (6) بنية تحتية رقمية مرنة؛ (7) قوى عاملة صحية قابلة للتكيف؛ (8) التشريعات والسياسات الخاصة بالأخلاقيات والامتثال؛ (9) اتباع نهج يركز على الناس. وينبغي إعداد كل هذه العناصر في الوقت الذي يُضمن فيه اتساق الجهات صاحبة المصلحة في البلد على النحو اللازم ليتسنى تلبية الاحتياجات والتوقعات باستخدام الموارد المتاحة.

ويستهدف الغرض الاستراتيجي إقامة الشراكات بين القطاعات على المستوى الوطني لمواءمة الموارد والاستثمارات ضماناً لاستدامة الصحة الرقمية ونموها. وينشد هذا الغرض أيضاً العمل مع شراكات الصحة الرقمية القائمة بغية تحقيق تقدم في الجهود المبذولة في مجال الصحة الرقمية. وسيساهم إقامة شراكات وطنية لضمان استدامة التطورات في مجال الصحة الرقمية في تسريع وتيرة اعتمادها من جانب الدول الأعضاء.

ومن المتوقع أن يستعرض كل بلد استراتيجيته أو يضعها ويمتلكها منذ بدايتها حتى تنفيذها، غير أن هذا الغرض الاستراتيجي يرمي إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لاستخدام الصحة الرقمية وتوسيع نطاقها على نحو مأمون وملائم من خلال تعزيز التزام جميع الجهات صاحبة المصلحة ومشاركتها المنهجية في كل بلد. ويدعم هذا الغرض النهوض بدمج التكنولوجيات الرقمية بطريقة ابتكارية في النظم الصحية.

والهدف الرئيسي لتعزيز النظم الصحية من خلال اعتماد التكنولوجيات الرقمية هو استكشاف السبل لبناء القدرات وتكوين قوى عاملة في مجال الصحة قادرة على استخدام التكنولوجيات الرقمية. وستختلف الاحتياجات من بلد إلى آخر لكنها تشمل في الغالب القدرات الأساسية مثل القيادة وحسن الإدارة وتنمية قوى عاملة ماهرة في المجالين الصحي والتكنولوجي.

خيارات السياسات والإجراءات

ترد فيما يلي خيارات السياسات والإجراءات المقترحة:

1) حفز كل بلد ودعمه ليعتمد استراتيجيته الوطنية بشأن الصحة الرقمية أو يستعرضها ويمتلكها ويعززها بطريقة ترتقي بمستوى قدرته في مجال الصحة الرقمية من أجل تحقيق حصائل صحية إيجابية تمشياً مع الخطط الصحية الوطنية والتوصيات بشأن القواعد والمعايير المحدثة والتغطية الصحية الشاملة؛

2) ضمان مشاركة المؤسسات وصانعي القرار والموظفين المعنيين بتوفير خدمات الرعاية الصحية وجميع مجتمعات المستخدمين النهائيين والسكان المستفيدين بالقدر الكافي في مراحل التصميم والإعداد؛

3) تيسير مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بصورة منهجية في تحقيق الرؤية والأغراض الاستراتيجية التي تنطوي عليها في إطار نظام إيكولوجي متكامل للصحة الرقمية على المستوى الوطني؛

4) تحديد مخطط أولي وطني أو خريطة طريق وطنية بشأن بنية الصحة الرقمية واعتماد معايير مفتوحة المصدر للبيانات الصحية واستهداف نظم أو أصول يمكن إعادة استخدامها، بما في ذلك الاستخدام التبادلي لنظم المعلومات الصحية، على الصعيدين الوطني والدولي بهدف دمج مختلف التكنولوجيات الرقمية بصورة ابتكارية بالاستعانة بخدمات مشتركة، وفي الآن ذاته ضمان جودة البيانات وإمكانية مقارنتها؛

(5) اعتماد أطر قانونية وأخلاقية لضمان سلامة المرضى، وأمن البيانات، واستخدام البيانات وامتلاكها على نحو ملائم، والخصوصية، وإمكانية استرجاع البيانات، وحماية حقوق الملكية الفكرية؛

(6) تحديد نماذج للتمويل المستدام والنهوض بها من أجل دعم تطوير الصحة الرقمية وتبادل المعلومات كي يُستفاد منها في المنتجات والخدمات المستقبلية. وهذا الأمر مهم بصفة خاصة في الذكاء الاصطناعي بما فيه التعلم الآلي وتنفيذه ودمجه والحفاظ عليه، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية؛

(7) تصميم خطة لإدارة التغيير وتنفيذها ورصدها من أجل دعم سلوك تنظيمي موات في العمليات والممارسات التي تحولت حديثاً إلى الرقمنة.

المخرجات

من المتوقع تحقيق المخرجات التالية:

1) وضع استراتيجية وطنية بشأن الصحة الرقمية أو إطار استراتيجي مكافئ لها ودمجها في الاستراتيجية الصحية الوطنية والاستفادة منها بفعالية لتوجيه أنشطة التنمية وتسريع وتيرة التقدم المحرز من أجل

بلوغ الغايات المتعلقة بالصحة والمحددة في أهداف التنمية المستدامة وفي سياق التحول الرقمي للنظم الصحية.

(2) إجراء تقييم مرن وفق نموذج تقييم مستوى القدرة في مجال الصحة الرقمية بغية توجيه الأولويات فيما يخص الاستثمارات الموظفة وطنياً في مجال الصحة الرقمية دعماً لتوفير الرعاية الصحية الأولية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

3 تعزيز تصريف شؤون الصحة الرقمية على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية

يركز هذا الغرض الاستراتيجي على تعزيز تصريف شؤون الصحة الرقمية على الصعيدين الوطني والدولي من خلال إنشاء هياكل مستدامة ومتينة لتصريف الشؤون وبناء القدرات الخاصة بالصحة الرقمية على المستويين العالمي والوطني. ويهدف تصريف شؤون الصحة الرقمية إلى تعزيز القدرات والمهارات اللازمة للبلدان للنهوض بتكنولوجيات الصحة الرقمية وابتكارها وتوسيع نطاقها.

وينهض الغرض الاستراتيجي بمعايير المأمونية والأمن والخصوصية والاستخدام التبادلي واستخدام البيانات الأخلاقي داخل قطاع الصحة وخارجه. وينبغي أن تشمل الإجراءات الرامية إلى تعزيز تصريف شؤون الصحة الرقمية تحديد المبادئ والتوصل إلى اتفاقات بين الدول والقطاعات بشأن تبادل البيانات وجودة البيانات الصحية ودقتها وتحديد أولويات الخطط والسياسات للاستثمار. وينبغي أن تشمل أيضاً المبادئ الخاصة بالاستخدام الأخلاقي للبيانات الصحية في تكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة.

ويستهدف الغرض الاستراتيجي أيضاً تحسين قياس تطبيق الصحة الرقمية في قطاع الصحة ورصده وإجراء البحوث بشأنه. وينبغي أن يلبي برنامج العمل فيما يتعلق بالبحوث الحاجة إلى تحسين البيّنات والمعلومات المتعلقة باستخدام الصحة الرقمية على جميع المستويات ونشر هذه البيّنات والمعلومات. ومن الأساسي إجراء البحوث عن حصائل الصحة الرقمية وأثرها وتقييمها لدعم مأمونية تنفيذها وإرساء أسس المساءلة وتعزيزها وتبرير الاستثمار المالي. وينبغي أن يلبي برنامج العمل البحوث أيضاً الحاجة إلى حفز أنشطة التطوير والاختبار المتعلقة بتكنولوجيات وأساليب وبنى تحتية تتغلب على العقبات التي تحول دون وضع الصحة الرقمية ضمن الأولويات الصحية. ويرتبط برنامج العمل هذا ارتباطاً وثيقاً ببناء قدرات الأفرقة المعنية بإجراء البحوث وتحسين أساليب البحث وتحليلات البيانات وتبادلها.

خيارات السياسات والإجراءات

ترد فيما يلي خيارات السياسات والإجراءات المقترحة:

(1) تعزيز تصريف شؤون الصحة الرقمية على الصعيدين الوطني والدولي من

خلال الاستفادة من الهياكل القائمة وإنشاء، حسب الاقتضاء، هياكل مستدامة ومتينة لتصريف الشؤون، بما في ذلك الأطر التنظيمية، والقدرات الخاصة بتنفيذ حلول للصحة الرقمية على المستويين العالمي والوطني بحيث تكون قائمة على البيّنات ومجربة؛

2) تنسيق الاستثمارات في النهج القائمة على البيّنات المستخدمة في تقييم التكنولوجيات الصحية الجديدة والابتكارية والنهوض بها وتعميمها كي تستفيد منها البرامج الوطنية الموسعة للصحة الرقمية التي تستخدم نهجاً يركز على الشخص تيسيراً للإجراءات والاستثمارات المستندة إلى قرارات مستنيرة؛

3) النهوض بالكفاءات المرتبطة بالصحة الرقمية وتيسييرها في مناهج التعليم والتدريب التي تستهدف جميع أصحاب المهن الصحية والعاملين ذوي الصلة بهم؛

4) تعزيز بناء قدرة قادة السلطات المعنية بالصحة العمومية والوكالات التابعة لها وواضعي السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة لدعم الاستثمارات في مجال الصحة الرقمية.

المخرجات

من المتوقع تحقيق المخرجات التالية:

1) تصريف الشؤون وفقاً للإطار التنظيمي الموضوع بتوجيه الأمانة، والاتفاق على الاستخدام المناسب عالمياً للبيانات الصحية وعلى مفاهيم من قبيل البيانات الصحية بصفتها منفعة عامة عالمية، وتحديد المبادئ المتعلقة بالتبادل المنصف للبيانات في البحث، والبيانات الوصفية والتعاريف المتسقة، والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، والاستخدامَيْن الأولي والثانوي للبيانات؛

2) وضع مبادئ توجيهية طوعية بشأن المعايير العالمية للاستخدام التبادلي في مجال الصحة الرقمية، بالتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة واعتمادها بحيث أ) تستفيد من النتائج التي سبق أن تحققت بوجه عام، ب)؛ تشمل قائمة بحالات الاستخدام المتفق عليها عموماً الخاصة بقطاع الرعاية الصحية العمومية، ومتطلباته الوظيفية ومجموعة من المواصفات والمعايير والدلالات والخصائص الوظيفية والتقنية المتصلة به، ج) تحدد المتطلبات اللازمة لوضع إطار قانوني وتنظيمي محكم مع تحديد أدوار واضحة تتعلق بحسن إدارة البيانات، د) تشرك القيادة السياسية في الاستثمار والشراء ووضع المعايير في القطاع العام بغية إقامة نظام إيكولوجي للصحة الرقمية قابل للاستخدام التبادلي، على الصعيدين الوطني والدولي؛

3) وضع إرشادات عالمية بشأن تخطيط المستشفيات الرقمية والاختبارات السريرية الرقمية والعلاجات الرقمية وتطويرها واستخدامها؛

4) وضع مجموعة من التوصيات بشأن استخدام الأسماء المستعارة في البيانات الصحية وإخفاء هوية صاحبها.

4 الدعوة إلى إقامة نظم صحية تركز على الناس وتتحقق بفضل الصحة الرقمية

يرتقي هذا الغرض الاستراتيجي بالإلمام بتكنولوجيات الصحة الرقمية والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والنُهج الشاملة لاعتماد هذه التكنولوجيات وإدارتها.

ويجعل الغرض الاستراتيجي الناس محور تركيز الصحة الرقمية عن طريق اعتماد تكنولوجيات الصحة الرقمية واستخدامها في توسيع نطاق توفير الخدمات الصحية وتعزيزه. فالفرد هو عنصر أساسي في توفير رعاية تقوم على الثقة وتركز على الناس. ولا يقتصر التركيز على المرضى والأسر والمجتمعات بل يشمل أيضاً العاملين الصحيين الذين لا بد من تهيئتهم لنشر تكنولوجيات الصحة الرقمية أو استخدامها في عملهم. ويشمل التخطيط لبناء القدرات تقييم القوى العاملة من أصحاب المهن المعنيين بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى العاملين الصحيين المعنيين بتقديم خدمات الرعاية. وإذ يعتبر بناء القدرات مجالاً متعدد التخصصات في جوهره، ينطوي على غرس قدرات ومواقف ومهارات قد تتراوح بين علوم الحاسوب والتخطيط الاستراتيجي والشؤون المالية والإدارة من جهة والعلوم الصحية وتوفير الرعاية من جهة أخرى، بناء على تطبيق الصحة الرقمية وسياق تطبيقها. وينبغي عند تقييم القوى العاملة أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضاً آثار اعتماد التكنولوجيات الرقمية وإدارتها على سوق العمل في مجال الصحة. ويستدعي هذا الغرض أن تنصرف البلدان عن النظم الحالية التي تركز على الأمراض وتتجه نحو نهج متكامل يكون المريض محور اهتمامه.

وينبغي أيضاً تناول المواقف المتصلة بالصحة الرقمية والممارسات في هذا المجال والوعي العام بخصوصه. وتشمل الإجراءات الممكنة تحسين الإلمام بالصحة الرقمية على مستوى السكان ومشاركة المرضى والأسر والمجتمعات وتثقيف المرضى بشأن الصحة. وسيتطلب تحسين جهود التصدي للمحددات الاجتماعية والتجارية للصحة من أجل الارتقاء بنظم صحية أساساها الصحة الرقمية مشاركة المجتمع المدني والقطاعات والجهات الفاعلة غير الصحية. ومن الإجراءات الإضافية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار إذكاء الوعي بشأن أدوات الإدارة الذاتية المستندة إلى البيّنات وتعزيز إتاحة هذه الأدوات.

خيارات السياسات والإجراءات

ترد فيما يلي خيارات السياسات المقترحة:

1) جعل الناس محور تركيز الصحة الرقمية بفضل امتلاك البيانات الصحية واعتماد تكنولوجيات الصحة الرقمية واستخدامها على نحو ملائم وتنمية الإلمام المناسب بهذه التكنولوجيات؛ ولن يقتصر التركيز على المرضى والأسر والمجتمعات بل يشمل أيضاً العاملين الصحيين؛

2) إعداد نُهج لإدارة شؤون الصحة على مستوى السكان عبر تطبيقات للصحة الرقمية تنقل شؤون الصحة والعافية من نماذج الرعاية القائمة على ردود الفعل إلى نماذج الرعاية النشطة المعتمدة على المجتمع، وتخفيف عبء جمع البيانات من العاملين في الخطوط الأمامية عن طريق التحوُّل من التركيز على الإبلاغ إلى تقديم الخدمات؛

3) وضع نماذج للرصد والتقييم تيسر رصد مساهمة النظم الرقمية في عمليات النظم الصحية وعمليات القوى العاملة الصحية والاحتياجات الصحية الفردية والمجتمعية؛

4) تعزيز نُهج المساواة بين الجنسين والإنصاف في الصحة وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل النهوض بمجتمع رقمي شامل ينطوي على مهارات محسنة في مجال الصحة الرقمية. ويجب عند التخطيطِ لتدخلات الصحة الرقمية وتحديد أولوياتها تقييم العوامل ذات الصلة بها المرتبطة بانعدام المساواة حتى لا يفاقم تطبيق تكنولوجيات الصحة الرقمية من هذه العوامل (عدم الإضرار) ولضمان حصول مجموعات سكانية بعينها عليها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الاستفادة من الإمكانيات الخاصة للتكنولوجيات الرقمية لتعزيز الإنصاف في الصحة. ويمكن للحلول الرقمية إذا صُممت على نحو ملائم أن تحفز إدماج الجميع إذ إن الموصولية الرقمية يمكن أن تتجاوز الحواجز المادية؛

5) تنفيذ الآليات التي تضمن زيادة فعالية المشاركة العامة والشفافية على صعيد عمليات صنع القرار في مجال الصحة الرقمية على الصعيدين الوطني والعالمي بوسائل منها إجراء عمليات تشاورية دولية أو عقد منتدى للجهات صاحبة المصلحة؛

6) تصميم تدريب أو دورات على الإنترنت مفتوحة للجمهور في مجال الصحة الرقمية لتحسين الإلمام بالصحة الرقمية؛

7) تنفيذ حملة اتصال دولية لتوعية الناس بمنافع حلول الصحة الرقمية

واستخدام بيناتها في البحوث المتعلقة بتحقيق المصلحة العامة، وبالتالي تعزيز الرؤية التي تقوم على تحفيز الناس على الابتكار.

المخرجات

من المتوقع تحقيق المخرجات التالية:

1) تحسين الإلمام بالصحة الرقمية من حيث استخدام تكنولوجيات ونظم الصحة الرقمية وفهمها ومنح الأولوية للبيانات الصحية وإتاحة الأدوات المعتمدة لجميع السكان؛

2) تنفيذ إطار يسمح بالأخذ بتعليقات الأفراد للتحقق من صحة أداء أدوات الصحة الرقمية وخدماتها وتوسيع الطلب المتزايد على الصحة الرقمية والاستفادة من هذا الإطار؛

3) وضع حد أدنى من المعايير العالمية بشأن البيانات الصحية من أجل تحديد أولويات تكنولوجيات وعمليات الصحة الرقمية، واعتماد هذه المعايير وتطبيقها على الصعيد الوطني؛

4) وضع إرشادات عالمية بشأن الطب الشخصي.

حقوق ملكية الصورة تعود ل: منظمة الصحة العالمية \ بلينك ميديا \ ايتيرام جابي

إطار العمل

يهدف إطار العمل إلى تيسير تنفيذ الاستراتيجية العالمية من خلال إتاحة هيكل وأدوات للتعاون. وإذ تعمل الجهات الشريكة المحلية والعالمية معاً من أجل تحقيق أغراض استراتيجية مشتركة، يمكنها استيعاب التنوع والمشاركة في دراسة المفاهيم وخرائط الطريق والأساليب والأدوات وموارد التمويل وعوامل أخرى للمساعدة على التنفيذ ودعم البلدان في سياقات التنمية المختلفة للاستفادة من تكنولوجيات الصحة الرقمية على وجه مثالي.

ويسترشد إطار العمل بأربعة عناصر رئيسية هي التالية: الالتزام، والتحفيز، والقياس، والتحسين، والتكرار. وتصحبه خطة عمل تبين الأثر والمخرجات وخيارات السياسات والإجراءات لكل غرض استراتيجي.

1 الالتزام

تشجيع البلدان والجهات صاحبة المصلحة على الالتزام بتنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية: تحقيقاً للأغراض الاستراتيجية المحددة في الاستراتيجية العالمية، تحافظ الأمانة والدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة على ما تتعهد به من التزام وتقدمه من مساهمات على نحو طوعي مع مراعاة الأولويات والقدرات والموارد الوطنية.

2 التحفيز

تهيئة بيئة تساعد على إرساء العمليات وتوسيع نطاقها والحفاظ عليها بما ييسر التعاون من أجل تنفيذ الاستراتيجية العالمية وصون هذه البيئة. ويُتوخى من هذا العنصر تهيئة بيئة تعاونية تساعد على استحداث تكنولوجيات الصحة الرقمية الملائمة والعمليات التمكينية واعتمادها وتوسيع نطاقها بما ييسر ويعجل تنفيذ الاستراتيجية العالمية وأغراضها.

وستعزز الأمانة التعاون بين الجهات صاحبة المصلحة لضمان إحراز التقدم من خلال إرساء علاقات التآزر وتيسير التعاون التقني وتطوير منافع عالمية رقمية عامة يمكن تقاسمها واستخدامها على الصعيد العالمي. وسيشمل التعاون الاعتماد على علاقات التآزر وتيسير التعاون التقني وتطوير منافع عالمية رقمية مضمونة الجودة ومستندة إلى البيّنات في مجال الصحة العمومية يمكن تقاسمها واستخدامها على المستوى العالمي.

3 القياس

إرساء عمليات وقياسات لرصد فعالية الاستراتيجية العالمية وتقييمها، واعتماد هذه العمليات: يدعو هذا العنصر إلى استمرار تقييم مدى استيفاء الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية الغرض منها وفعاليتها في دعم البلدان.

وستقيس الأمانة فعالية الاستراتيجية العالمية استناداً إلى البيانات المجمعة على الصعيد العالمي وترفع تقريراً عن النتائج إلى الدول الأعضاء.

4 التحسين والتكرار

الاضطلاع بدورة جديدة من الإجراءات على أساس التجارب المكتسبة والنتائج المقيسة والعبر المستخلصة. ويستجيب هذا العنصر إلى التعليقات بشأن التقدم المحرز في إطار الاستراتيجية العالمية في التكيف مع تكنولوجيات الصحة الرقمية المستجدة. وستُستعرض خطة العمل سنوياً لتحديد مدى ضرورة الاضطلاع بدورة جديدة من الإجراءات الجديدة لتحقيق الأغراض الاستراتيجية.

وستقترح الأمانة والجهات الشريكة الاستراتيجية العالمية والإجراءات المتصلة بالتقييم المتكرر واتخاذ القرار، وتنفذها وتحسنها باستمرار.

تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل

مبادئ التنفيذ العامة

تهدف الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية إلى توفير الدعم وتلبية الاحتياجات المتنامية للبلدان تنفيذاً لتكنولوجيات رقمية مناسبة تتماشى مع أولوياتها الصحية وإحرازاً للتقدم من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. وتستجيب أيضاً لأهداف برنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة للفترة 2019-2023. ويلخص الشكل 1 الوارد أدناه خطة العمل.

الشكل 1: ملخص تنفيذ خطة العمل

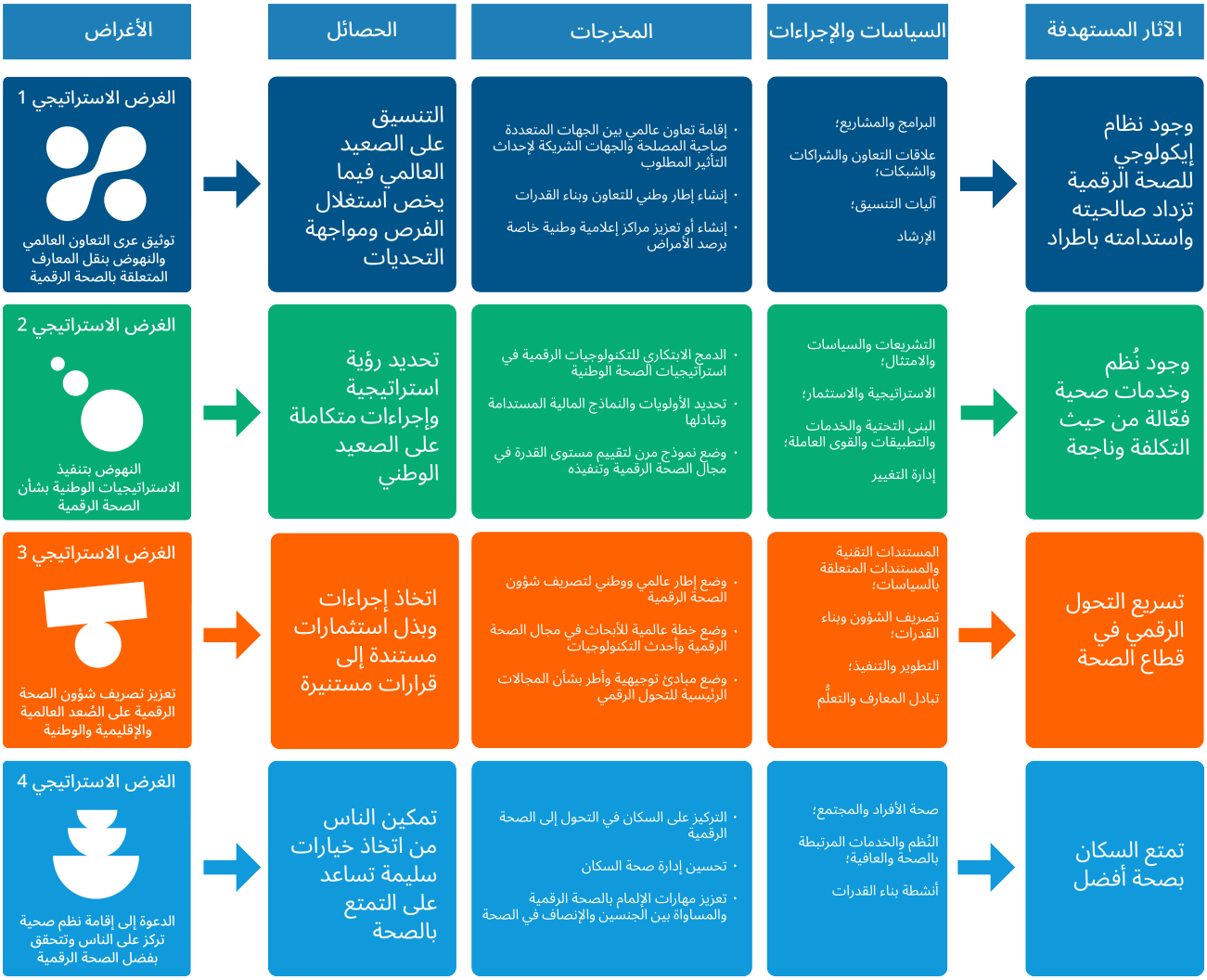

وستعمل الأمانة عن كثب مع الدول الأعضاء وسائر الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة الدولية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى من أجل تنفيذ الاستراتيجية العالمية. ومن المزمع أن تمضي الجهات صاحبة المصلحة المختلفة قدماً في تحقيق الأغراض الاستراتيجية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وتشمل هذه الجهات صاحبة المصلحة على سبيل المثال لا الحصر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية؛ والجهات الفاعلة غير الدول مثل المنظمات

غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة ووكالات المعونة والمؤسسات العامة ومصارف التنمية؛ والجامعات ومؤسسات البحث؛ والمنظمات الدينية ومجموعات التأمين الصحي وغيرها من الجهات الممولة للرعاية الصحية؛ والقطاع الخاص والجهات المستحدثة للتكنولوجيا؛ ومجتمع الرعاية الصحية ولا سيما مقدمو الرعاية الصحية وأصحاب المهن في مجال الرعاية الصحية والمرضى والجمهور.

وتتطلب الإجراءات المحددة للفترة 2020-2025 وضع جدول زمني يشمل المعالم الرئيسية. وينبغي أن تحدِّد المعالم الرئيسية الأنشطة التي يمكن في إطارها للدول الأعضاء والأمانة والجهات صاحبة المصلحة الاتفاق على أساس مشترك على دعم الأولويات الوطنية لتطوير الصحة الرقمية. ويتمثل أحد المعالم الرئيسية الأولى في إعداد مجموعة أساسية من مؤشرات العمليات القابلة للقياس والمتصلة بأغراض خطة العمل. وستُستخدم هذه المؤشرات لقياس التقدم المحرز لاحقاً والمساهمة في المساءلة. وستركز أساساً على الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء والأمانة.

وسيقتضي تمويل أنشطة تنفيذ الاستراتيجية العالمية اتخاذ إجراءات محددة لتعبئة الموارد. وبالنسبة إلى الدول الأعضاء ينطوي هذا الأمر على وضع استراتيجيات للاستثمار تسمح بتكبد نفقات رأسمالية جديدة والتركيز على التدابير الوطنية لتصريف شؤون الصحة الرقمية وتكييف القواعد السريرية وقواعد الصحة العمومية والمبادئ التوجيهية والمعايير وبنية نظم المعلومات الصحية وبناء القدرات وتحديد أفضل طريقة للوفاء بالمتطلبات إضافة إلى إعادة برمجة الأموال المتاحة في الوقت الحالي لصيانة بيئات التشغيل وتحديثها دورياً. وسيكون من الأساسي تحديد أولويات عناصر السياسات اللازمة وتنفيذ الإجراءات المقترحة لتحقيق النتائج والحصائل الصحية المتوقعة، وهذه أمور تعتمد كلها على الموارد المتاحة والقيود الراهنة. وستسعى الأمانة إلى ضمان التمويل لاستهلال دعم الأنشطة المحددة ضمن الاستراتيجية العالمية، ولا سيما من خلال إنشاء إدارة مخصصة معنية بالصحة الرقمية والابتكار وتنسيق أنشطة الصحة الرقمية على نطاق جميع إدارات المنظمة ومستوياتها الثلاثة. وفي الوقت نفسه ستُلتمس مساهمات جديدة من الجهات المانحة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية العالمية.

وستعتمد النُهج المتبعة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية على السياق الوطني والأولويات الوطنية الخاصة بشؤون الصحة والعافية والبنية التحتية الرقمية واحتياجات القوى العاملة وقدراتها في كل بلد. وقد لا تكون كل خيارات السياسات والإجراءات ملائمة أو ضرورية أو قد لا تقتضي عناية فورية. وينبغي لكل دولة عضو أن تأخذ في الاعتبار أولوياتها الصحية والوضع الحالي للصحة الرقمية فيها وحالة الصحة الرقمية التي تعتزم أو تتوق إلى التوصل إليها في المستقبل والقيود المفروضة على الموارد والقدرات المحدودة والمخاطر وعوامل مؤثرة أخرى.

وقد تختلف كل خيارات السياسات والإجراءات المقترحة والمبينة في خطة العمل حسب مستوى القدرة في مجال الصحة الرقمية الذي يتوخى بلد معين بلوغه

لأغراض التخطيط والإعداد والتنفيذ. وتشجَّع الدول الأعضاء على استعراض سياقات التنمية الصحية فيها وتحديد السياسات والإجراءات المثلى التي تكون أكثر ملاءمة واستراتيجية وفعالية من حيث التكلفة وتؤثر أكبر تأثير في تحسين الصحة وتحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف وأغراض السياسات الوطنية. وستظل الأمانة والجهات الشريكة للمنظمة تكيف دعمها وتعدله للاستجابة لأولويات الدول الأعضاء وتسعى إلى ضمان استيفاء المتطلبات الخاصة بالصحة الرقمية عند تصميم القواعد والمعايير.

وسيختلف الإطار الزمني لتنفيذ الحصائل والمخرجات وخيارات السياسات والإجراءات حسب سياق البلد. وستقدم الأمانة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العالمية إلى جمعية الصحة العالمية في عام 2023. ويصف الملحق الإجراءات المقترحة التي يتعين على الدول الأعضاء والأمانة والجهات صاحبة المصلحة اتخاذها في الأمد القصير (ما بين سنة وسنتين) والأمد المتوسط (ما بين سنتين و4 سنوات) والأمد الطويل (أكثر من 4 سنوات) لتنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية.

مبادئ التنفيذ المحددة

يجب إنشاء نظام إيكولوجي وطني في مجال الصحة الرقمية قابل للاستخدام التبادلي بحيث يمكن أن يستخدم البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات في مجال الصحة استخداماً تبادلياً فيما بينها مع إعطاء مجال للاختلافات في التشريعات والسياسات الوطنية، وأن يكون قادراً على تبادل البيانات الصحية مع البنى التحتية في البلدان الأخرى.

وسترتكز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي ستطبق في نظام إيكولوجي للصحة الرقمية قابل للاستخدام التبادلي على حالات الاستخدام المتفق عليها عموماً فيما يخص قطاع الرعاية الصحية العمومية، وينبغي أن تحدَّد متطلباته الوظيفية ومجموعة المواصفات والمعايير والدلالات والخصائص الوظيفية والتقنية المتصلة به استناداً إلى إطار قانوني وتنظيمي سليم يضمن حماية البيانات والسرية وسلامة البيانات الصحية الشخصية وإتاحة النظام. ونظراً لحساسية البيانات الصحية ينبغي تصنيفها بصفتها بيانات شخصية حساسة تستدعي تطبيق معيار عالٍ للسلامة والأمن. وستوافق الدول الأعضاء على مجموعة مشتركة من المتطلبات القانونية العامة لتكون جزءاً من المبادئ التوجيهية للمنظمة بشأن المعايير العالمية للاستخدام التبادلي الخاصة بالصحة الرقمية، وتشكل أساساً يُسترشد به في وضع إطار وطني وتنظيمي.

ويجب ضمان وصول الناس إلى بياناتهم الصحية وضمان معالجتها عن طريق وضع أساس قانوني مناسب يشمل الحق في الوصول إلى البيانات الصحية، وحق شفافية المعلومات، والحصول على موافقة الناس لمعالجة بياناتهم الصحية بما في ذلك المساءلة وآليات التدقيق والمراقبة الفعالة. ويجب اتخاذ تدابير ملائمة تستند إلى السياسات والوطنية أو الإقليمية في حماية البيانات من معالجتها من دون الحصول

على إذن بذلك، أو على نحو غير قانوني، أو فقدان البيانات بصورة عرضية، أو تغييرها بقصد الإيذاء أو بدون قصد، أو إتلافها.

ومن منظور قانوني وتنظيمي يجب أن يخضع جميع مقدمي الرعاية الصحية، ومقدمي الخدمات الصحية، والمرضى، وأي أطراف معنية أخرى مشاركة في نظام إيكولوجي للصحة الرقمية قابل للاستخدام التبادلي، لآلية فعالة وموثوق فيها للتعرف على الهوية الرقمية والتحقق منها واعتمادها تضمن الثقة في تبادل البيانات الصحية وتتسق مع الوسائل الوطنية الملائمة. وستوخذ بعين الاعتبار الهويات الإلكترونية الوطنية المبلَّغ عنها.

وستُوحد الدول الأعضاء قواها من أجل اتباع نهج عالمي منسق فيما يخص اقتصادات استخدام البيانات الصحية، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات الصحية التي يعدّها أو يتشاركها القطاع العام أو الناس.

حقوق ملكية الصورة تعود ل: غيتي إيميجيز \ قاجيك

الرصد والتقييم

تدعو خطة العمل الدول الأعضاء والأمانة إلى إجراء رصد نشط لمستوى القدرة في مجال الصحة الرقمية في البلدان والمؤسسات وتقييم تنفيذ استراتيجيات الصحة الرقمية وفقاً لمقاييس موحدة ومتفق عليها. وينبغي أن تشمل هذه التدابير حالة التدخلات في مجال الصحة الرقمية ومستوى أدائها وتطبيق نماذج راسخة في الرصد والتقييم تيسيراً لرصد مساهمة الصحة الرقمية في عمليات النظم الصحية والعمليات المتعلقة بالقوى العاملة الصحية واحتياجات الأفراد الصحية.

وستُتخذ خطوات لتنفيذ نموذج لقياس القيمة بهدف تقييم خطة العمل ومجموعة المخرجات بالتعاون مع المراكز أو المراصد الوطنية للتبليغ عن مساهمة النظم الرقمية في التقدم المحرز من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة وأهداف برنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة للفترة 2019-2023. وهناك أيضاً ما يبرر وضع إطار للرصد والتقييم يشجع إجراء تحسين كل سنتين للاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية.

وينبغي إيلاء العناية لمواءمة مؤشرات رصد أداء الصحة الرقمية مع خطة عمل وطنية و/أو عالمية من أجل ربط الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية وخطة العمل بخيارات السياسات والإجراءات والمخرجات والحصائل والآثار. وستواصل الأمانة وضع إطار لرصد تنفيذ الاستراتيجية العالمية وتقييمه وتحسين هذا الإطار، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى استخدام المعلومات المتاحة بسهولة والتخفيف بقدر الإمكان من أي أعباء إضافية تتكبدها الدول الأعضاء بسبب جمع جمع البيانات.

وبالنسبة إلى الدول الأعضاء، ما فتئت تبرز بسرعة أدوات ومنصات ونموذج خاص بتقييم مستوى القدرة لتتبع التدخلات الفردية في مجال الصحة الرقمية بشكل منهجي عن طريق رصد الصحة الرقمية وتقييمها على المستوى الوطني. ورصداً للتقدم العام المحرز في اعتماد تكنولوجيات الصحة الرقمية واستخدامها، ينبغي للدول الأعضاء أن تحدد مجموعة من المؤشرات والتدابير المعترف بها دولياً في مجال الصحة الرقمية وأن تعتمدها رسمياً. ويمكن على سبيل المثال تطبيق هذه المؤشرات والتدابير في سياق قياس التقدم المحرز في تحقيق كل غرض من الأغراض الاستراتيجية الأربعة المحددة في هذه الاستراتيجية العالمية.

حقوق ملكية الصورة تعود ل: منظمة الصحة العالمية \ بلنك ميديا- ساينا بشير

المسرد

استخدام التكنولوجيات الرقمية على نحو ملائم: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث تأخذ في الحسبان المأمونية والاستخدام الأخلاقي والفعالية من حيث التكاليف والقدرة على تحمل التكاليف، وتركز على الناس وتستند إلى البيّنات وتتسم بالفعالية والكفاءة وتكون مستدامة وشاملة ومنصفة ومحددة السياق.

الذكاء الاصطناعي: مجال من علوم الحوسبة يشدد على محاكاة عمليات الذكاء البشري بواسطة الآلات التي تعمل وتتفاعل مثل الإنسان.

البيانات الضخمة:[1] استجد استخدام بيانات معقدة ومجمعة بسرعة بكميات لم يسبق لها مثيل بحيث يمكن أن تستلزم سعة تُحسب بالتيرابايت (10 ^{12} بايت) أو البيتابايت (10 ^{15} بايت) أو حتى الزيتابايت (10 ^{21} بايت) لتخزينها. وتعرَّف الخصائص الفريدة للبيانات الضخمة حسب أربعة أبعاد هي الحجم والسرعة والنوع والصحة. وإذ تتراكم كميات أكبر من المعلومات بوتيرة سريعة، تزداد البيانات حجماً وسرعةً.

سلسلة السجلات المغلقة: قاعدة بيانات رقمية تتضمن معلومات (مثل سجلات المعاملات المالية) يمكن استخدامها وتبادلها بشكل متزامن داخل شبكة كبيرة لامركزية ومتاحة للعموم.

الفجوة الرقمية: تشير إلى الفجوة بين الخصائص الديمغرافية والأقاليم التي تتاح فيها التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات والأقاليم التي لا تتاح فيها هذه التكنولوجيا أو تكون فيها فرص إتاحة هذه التكنولوجيا محدودة. ويمكن أن تشمل هذه التكنولوجيا الهاتف والتلفزيون والحواسيب الشخصية والإنترنت.

الصحة الرقمية:[2] هي ميدان المعرفة والممارسة المرتبط بتطوير التكنولوجيات الرقمية واستخدامها من أجل تحسين الصحة. وتوسع الصحة الرقمية مفهوم الصحة الإلكترونية ليشمل مستهلكي التكنولوجيات الرقمية وطائفة أكبر من الأجهزة الذكية والمعدات الموصولة. ويشمل هذا المفهوم أيضاً أوجه استخدام أخرى للتكنولوجيات الرقمية في مجال الصحة مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتشغيل الآلي.

1
Wyber R, Vaillancourt S, Perry W, Mannava P, Folaranmi T, Celi LA، البيانات الضخمة في مجال الصحة العالمية: تحسين الصحة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، نشرة منظمة الصحة العالمية 2015؛ 93:203-208 (doi: http://dx.doi.org/10.2471/BLT.14.139022، تم الاطلاع في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

2
يشمل هذا التعريف الصحة الإلكترونية، تمشياً مع التعريف الوارد في الوثيقة م ت142/20 بشأن التكنولوجيات المحمولة في مجال الصحة التي أحاط المجلس التنفيذي علماً بها في دورته الثانية والأربعين بعد المائة (انظر الوثيقة م ت142/2017/سجلات/2، المحاضر الموجزة للجلسة الثالثة عشرة، الفرع 2 (بالإنكليزية)) وأشارت إلى ما يلي: "في يومنا هذا، يُستخدم مصطلح "الصحة الرقمية" عادةً كمصطلح جامع يشمل الصحة الإلكترونية والمجالات المتطورة مثل استخدام علوم الحوسبة المتقدمة (في ميادين "البيانات الضخمة" والجينوميات، والذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال)".

المستشفى الرقمي: يقدم المستشفى الرقمي خدمات داخل جدران المستشفى وخارجها وهو بذلك يتحول من تقديم الرعاية في عين المرفق إلى تقديمها بواسطة شبكة افتراضية ذكية تركز على المريض عبر مسار مستمر لتقديم الخدمات الصحية.

المنافع العامة الرقمية: يُقصد بها البرامج الحاسوبية المفتوحة المصدر، والبيانات المفتوحة، ونماذج الذكاء الاصطناعي المفتوح، والمعايير المفتوحة، والمحتوى المفتوح، التي تحترم الخصوصية وسائر القوانين والمعايير وأفضل الممارسات المطبقة دولياً ومحلياً، ولا تحدث أي ضرر[3]

الاختبارات الرقمية: تمكِّن تكنولوجيا سلسلة الإمداد من تحقيق قيمة للمنظومة عبر تطبيق رؤية تكنولوجية تقوم على الاختبارات الرقمية: وهي اختبارات تتمحور حول تجربة المريض وتركز على حصائل العلاج. والاختبارات الرقمية هي اختبارات افتراضية لا ترتبط بالمكان، تُجرى عن بُعد ومن المنزل.

الصحة الإلكترونية: تشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو مأمون وفعال من حيث التكلفة دعماً للصحة والمجالات المتعلقة بالصحة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية ورصد الصحة والمنشورات الصحية والتثقيف الصحي والمعارف والبحوث الصحية.

بنية المشروع: وهو المخطط الأولى لكل ما يتعلق بالعمل من عمليات وبيانات ونظم وتكنولوجيات تستخدم في مساعدة المنفذين على تصميم نظم متزايدة التعقيد لدعم تدفق العمل والأدوار التي يؤديها الناس في مشروع ضخم من قبيل النظام الصحي.

البيانات الصحية:[4] تشير إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلوم الحاسوب والبيانات التي تطبق تطبيقاً منهجياً من أجل دعم الأفراد والعاملين في المجال الصحي والنظم الصحية في اتخاذ القرارات السديدة، وتعزيز القدرة على مجابهة الأمراض وتحسين العافية. وهي تشمل جميع البيانات المتعلقة بالوضع الصحي لصاحب البيانات والتي تفصح عن وضعه الصحي البدني أو النفسي في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. وهي تشمل معلومات عن الشخص الطبيعي تكون قد جُمعت خلال تسجيله لخدمات الرعاية الصحية أو خلال تقديمها إليه؛ ورقماً أو رمزاً أو بياناً تفصيلياً يُخصص له لتعريف هويته الفريدة للأغراض الصحية.

3 الجمعية العامة للأمم المتحدة. خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي: تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي. تقرير الأمين العام. 29 أيار/ مايو 2020. https://undocs.org/en/A/74/821، تم الاطلاع في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

4 Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council on the protection of individuals with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data (General Data Protection Regulation), COM(2012) 11 final, 25 January 2012, 2012/0011 (COD) (https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52012PC0011&from=en عال طالا م ت ،(قي زي لك ن إلا ب) /لوألا ن ي رش ت 7 ي ف 2020 ر ب وت ك أ.

نظام المعلومات الصحي: هو نظام يجمع بين أنشطة جمع البيانات ومعالجة المعلومات اللازمة لتحسين فعالية وكفاءة الخدمات الصحية والتبليغ عن هذه المعلومات واستخدامها، ويديرها إدارة أفضل في جميع مستويات الخدمات الصحية.

المراجعة الحادية عشرة للتصنيف الدولي للأمراض: إن المراجعة الحادية عشرة للتصنيف الدولي للأمراض إلى جانب عناصر مجموعة التصنيفات والمصطلحات الدولية للمنظمة تفيد الاستخدام التبادلي الدلالي في جميع المجالات ذات الصلة للمعلومات الصحية من أجل دعم الوثائق السريرية والإحصاءات على المستوى الفردي والبحوث والصحة العمومية في جميع الأوقات والسياقات. وتشمل تغطية المحتوى الأمراض والإصابات والأدوية والأورام والحوادث والمأمونية والأجهزة والتشريح والعوامل المعدية والتدخلات والأداء وغير ذلك. ويمِّكن الهيكل الرقمي ومستوى التفاصيل من إتاحة بيانات ضخمة ومعالجة البيانات لدعم القرارات، إضافة إلى الإحصاءات التقليدية.

الأوبئة المعلوماتية:[5] هي تدفق هائل للمعلومات يشمل معلومات ربما تكون مضللة أو غير دقيقة، ومن المرجح في وجود مجتمع رقمي شديد التواصل مثلما هو حال المجتمع الحالي، أن يكون مصاحباً لكل وباء أو أزمة صحية شديدة. [5]

إنترنت الأشياء: نظام لترابط الأجهزة الحاسوبية والآلات الميكانيكية والرقمية والأشياء والحيوانات أو الأشخاص تزوَّد فيه هذه العناصر المترابطة بمعرّفات فريدة وتتاح لها القدرة على نقل البيانات عبر شبكة دون الحاجة إلى التفاعل المباشر بين البشر أو بين الإنسان والحاسوب.

الاستخدام التبادلي: يقصد به قدرة مختلف التطبيقات على إتاحة البيانات وتبادلها ودمجها والتعاون في استخدامها على نحو منسق من خلال استخدام واجهات بينية ومعايير مشتركة بين التطبيقات داخل حدود المنظمة والحدود الإقليمية والوطنية وخارجها، بغية إتاحة نقل المعلومات في الوقت المناسب وبسلاسة وتحقيق أفضل الحصائل الصحية.

مجموعات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة تشمل هذه الجهات صاحبة المصلحة على سبيل المثال لا الحصر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية؛ والجهات الفاعلة غير الدول مثل المنظمات غير

5 منظمة الصحة العالمية. نداء مشترك لتقديم أوراق – مسائل خاصة بشأن علم الأوبئة المعلوماتية. 18 آب/ أغسطس 2020 (https://www.who.int/news-room/articles-detail/joint-call-for-papers-special-issues-on-infodemiology) ، تم الاطلاع في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة ووكالات المعونة والمؤسسات العامة ومصارف التنمية؛ والجامعات ومؤسسات البحث؛ والمنظمات الدينية؛ ومجموعات التأمين الصحي وغيرها من الجهات الممولة للرعاية الصحية؛ والقطاع الخاص؛ والجهات المستحدثة للتكنولوجيا؛ ومجتمع الرعاية الصحية ولا سيما مقدمو الرعاية الصحية وأصحاب المهن في مجال الرعاية الصحية والمرضى والجمهور.

النظام الإيكولوجي الوطني للصحة الرقمية القابل للاستخدام التبادلي: يُقصد به جميع أنواع البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات الرقمية التي تُقام على المستوى الوطني في بلد ما وتكون قابلة للاستخدام التبادلي ومستخدمة أساساً من جانب مجتمع الرعاية الصحية، ولا سيما مقدمو الرعاية الصحية، ومقدمو الخدمات الصحية، والمرضى، وأيضاً السلطات المعنية بالصحة العمومية، والجامعات، ومؤسسات البحث. ويمكِّن هذا النظام جميع هؤلاء من تبادل البيانات الصحية – التي يعدها في الغالب مقدمو الرعاية الصحية - ومعالجتها على نحو سلس فيما بينهم ومع مجتمع الرعاية الصحية.

التطبيب عن بُعد:[6] توفير خدمات الرعاية الصحية حيثما تمثل المسافة عاملاً حاسماً من جانب جميع أصحاب المهن في مجال الرعاية الصحية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتبادل معلومات صالحة لتشخيص الأمراض والإصابات وعلاجها والوقاية منها والبحث والتقييم والتعليم المتواصل للعاملين في مجال الرعاية الصحية بهدف الارتقاء بصحة الأفراد والمجتمعات.

6 منظمة الصحة العالمية، التطبيب عن بُعد: الفرص المتاحة والتطورات الطارئة في الدول الأعضاء – تقرير عن المسح العالمي الثاني بشأن الصحة الإلكترونية، المرصد العالمي لسلسلة المنشورات عن الصحة الإلكترونية – المجلد 2، جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ 2010 (بالإنكليزية) (على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.who.int/goe/publications/goe_telemedicine_2010.pdf، تم الاطلاع في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2020).

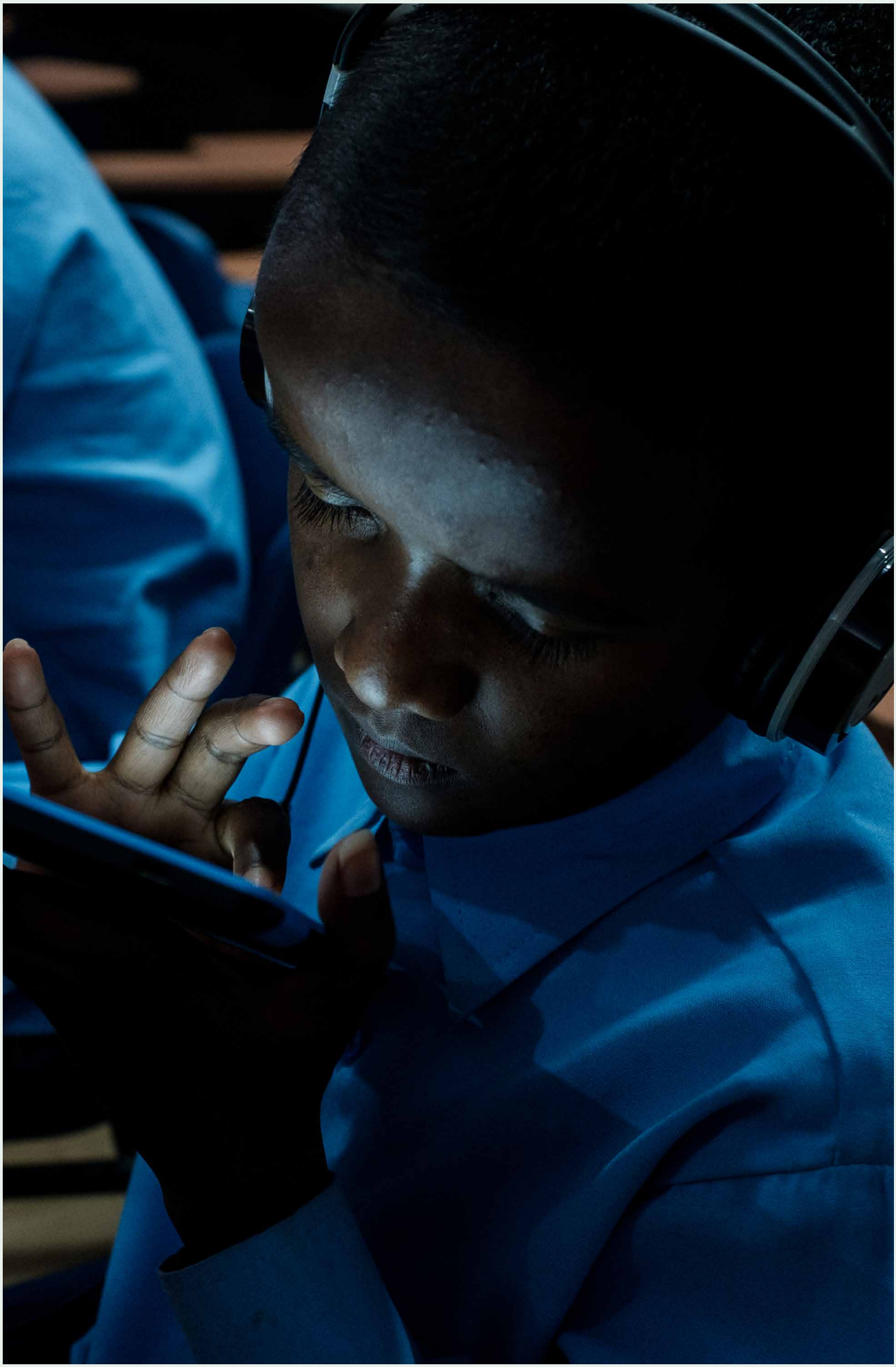

حقوق ملكية الصورة تعود ل: منظمة الصحة العالمية \ نور \ أركو داتو

الملحق

الإجراءات المقترحة التي ينبغي للدول الأعضاء والأمانة والجهات الشريكة اتخاذها لتنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية

الغرض الاستراتيجي 1: توثيق عرى التعاون العالمي والنهوض بنقل المعارف المتعلقة بالصحة الرقمية

	في الأمد القصير (ما بين سنة وسنتين)	في الأمد المتوسط (ما بين سنتين و4 سنوات)	في الأمد الطويل (ما بين 4 سنوات و6 سنوات)
الإجراءات المقترحة التي ينبغي للدول الأعضاء اتخاذها	• تعزيز علاقات التعاون والشراكات والمشاركة فيها لاستدامة الصحة الرقمية من أجل تسريع إجراءات الاعتماد. • تحديد المعلومات عن الثغرات والأولويات والموارد اللازمة لإجراء البحوث في مجال الصحة الرقمية وتبادلها. • إنشاء هيئات مخصصة وآليات معنية بتصريف الشؤون لمنح الأولوية للصحة الرقمية وتنفيذها على المستوى الوطني بما في ذلك في أوقات الطوارئ. • المشاركة في مجموعات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة التي تدعوها أمانة المنظمة إلى عقد اجتماعات لدعم توسيع نطاق تطبيق الصحة الرقمية والابتكار على المستوى الوطني. • إجراء تحليل للجهات صاحبة المصلحة وتحديد الإجراءات المناسب اتخاذها فيما يخص مشاركة كل مجموعة وفقاً لمختلف حالات الصحة العامة بما في ذلك التأهب والاستجابة. • تعزيز علاقات التعاون والشراكات والمشاركة فيها لاستدامة الصحة الرقمية من أجل تسريع إجراءات الاعتماد.	• إنشاء مراكز امتياز أو مراكز ابتكار لتقييم حلول الصحة الرقمية المتسقة مع الاحتياجات التي تحددها البلدان والنهوض بهذه الحلول. • المشاركة في هيئات مخصصة وآليات معنية بتصريف الشؤون على الصعيدين الإقليمي والعالمي للمساهمة في الجهود المبذولة لمنح الأولوية للصحة الرقمية. • إنشاء نظام إيكولوجي ملائم ومستدام للصحة الرقمية توجهه مبادئ مشتركة سليمة تراعي أولويات واحتياجات الصحة العمومية بما في ذلك في حالات الطوارئ. • ضمان إحراز التقدم في تبادل المعلومات لقياس مستوى القدرة الوطنية على التحول نحو الصحة الرقمية (بما في ذلك المعلومات عن البنى التحتية للصحة الرقمية والمعارف والتكنولوجيات والاستخدام وغير ذلك) من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وسكان أكثر عافية والغايات المتعلقة بالطوارئ ضمن أهداف التنمية المستدامة وبرنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة للفترة 2019-2023.	• تيسير التعلم المشترك عبر جماعات الممارسين ومبادرات التدريب القائمة على المناهج الدراسية لتعزيز قدرات البلدان في مجال الصحة الرقمية. • تعزيز المشاركة بين القطاعات والمشاركة المتكاملة في تطوير الصحة الرقمية على نطاق الحكومة وتوسيع نطاق الدعم المتصل باعتماد حلول الصحة الرقمية وإدارتها.
الإجراءات المقترحة التي ينبغي للأمانة اتخاذها	• تحليل وضع الشبكات والشراكات الخاصة بالصحة الرقمية (بما في ذلك المشاركون والمبادئ والأهداف والأنشطة) على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية بهدف النهوض بعلاقات التعاون والشراكات الرامية إلى تعزيز نجاح التحول نحو الصحة الرقمية على الصعيد العالمي والمشاركة فيها. • توفير منصة للحوار الخاص بالسياسات والدعم التقني للبلدان مما يمكّن من منح الأولوية للصحة الرقمية على المستوى الوطني.	• وضع آليات للعمل المشترك بخصوص الاستخدام الملائم والمتفق عليه لأدوات الصحة الرقمية بغية تحقيق الأهداف الصحية العالمية والإقليمية والوطنية. • دعم إعداد برنامج عمل عالمي للبحوث المتعلقة بالصحة الرقمية. • جمع دراسات الجدوى عن الصحة الرقمية ورسم خرائطها وتبادلها على الصعيد العالمي وتيسير تبادل الدروس المستخلصة بين البلدان والهيئات المعنية.	• وضع نهج لإدارة المعارف من أجل تقاسم دور الاستثمارات في مجال الصحة الرقمية في حفز تحقيق الأولويات الصحية الوطنية والتغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة وبرنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة للفترة 2019-2023 والتشديد على هذا الدور. • توثيق المستودع العالمي للمعارف المتعلقة بالصحة الرقمية وتقاسمه واقتراح تدخلات ترمي إلى تعزيز أثر تكنولوجيات الصحة الرقمية من أجل تحقيق التغطية

الغرض الاستراتيجي 1: توثيق عرى التعاون العالمي والنهوض بنقل المعارف المتعلقة بالصحة الرقمية

في الأمد القصير (ما بين سنة وسنتين)	في الأمد المتوسط (ما بين سنتين و4 سنوات)	في الأمد الطويل (ما بين 4 سنوات و6 سنوات)
• دعوة مجموعات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة إلى عقد اجتماعات لدعم توسيع نطاق تطبيق الصحة الرقمية والابتكار وفقاً لأولويات واحتياجات الصحة العامة بما في ذلك التأهب في أوقات الطوارئ، أو المشاركة في هذه المجموعات. • المشاركة في تحالف الجهات صاحبة المصلحة من إجل الإدماج الرقمي الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة. • إنشاء مستودع للمعارف خاص بالجهات صاحبة المصلحة وحلول الصحة الرقمية من أجل دعم الدول الأعضاء. • تطوير بناء القدرات (المنهجيات والأدوات ومواد التدريب) لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة في مجال الصحة الرقمية وتنظيمها وتبادلها. • تشجيع الابتكارات الصحية عند الاقتضاء ولا سيما أحدث التكنولوجيات الرقمية مثل استخدام الذكاء الاصطناعي وسلسلة السجلات المغلقة وتحليلات البيانات الضخمة وغيرها من التقنيات والحلول المستجدة في قطاع الصحة. • وضع معايير تيسر التواصل الشبكي وعقد الشراكات ويمكن تكييفها على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية بناء على مختلف مستويات التعاون (المستوى 1: تبادل المعارف؛ والمستوى 2: تبادل الموارد؛ والمستوى 3: تبادل البيانات). • تصنيف مختلف الأدوات والتكنولوجيات المدرجة في النظام الإيكولوجي للصحة الرقمية وإعداد الطرق لتقييم فعالية هذه الأدوات والتكنولوجيات ورصدها. • إعداد الوثائق التقنية والمبادئ التوجيهية والأطر الأخلاقية والقانونية ومجموعات أدوات التخطيط والتنفيذ والنهوض بها ودعم اعتمادها.	• تعزيز علاقات التعاون ونماذج الشراكة في مجال الصحة الرقمية ضمن المنظمات وفيما بينها بشأن استخدام المنافع العالمية البرمجية والمعايير المفتوحة وهياكل الصحة الرقمية المشتركة. • توفير منصات للحوار الخاص بالسياسات والدعم التقني للبلدان مما يمكن من منح الأولوية للصحة الرقمية على المستويين الإقليمي والعالمي. • دعوة مجموعات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة إلى عقد الاجتماعات واستكشاف طرق جديدة للتعاون من أجل دعم توسيع نطاق تطبيق الصحة الرقمية والابتكار. • إجراء استعراض سنوي لخطة العمل العالمية لبناء مستقبل القوى العاملة المعنية بالصحة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرات الرقمية للقوى العاملة المعنية بالصحة. • إدارة شراكات تتوخى تحقيق أغراض نظام الصحة العمومية.	الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة وبرنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة للفترة 2019-2023. • تحديد مقاييس المقارنة وإعداد أدوات وضع الأسس المرجعية للمقارنة وأطر التقييم فيما يتعلق بالحلول والمنافع والابتكارات في مجال الصحة الرقمية والمحتويات الصحية الخاصة بمجالات البرامج وحالات الاستخدام. • تناول الاستراتيجيات ووضعها لدمج الدروس المستخلصة وتخفيف وطأة التحديات المشتركة المتصلة بالأخلاقيات والأطر القانونية وتصريف الشؤون في مجال الصحة الرقمية بما يشمل خصوصية البيانات وتبادل البيانات ويضمن سلامة الأفراد وحمايتهم ضمن بيئة الصحة الرقمية.

الغرض الاستراتيجي 1: توثيق عرى التعاون العالمي والنهوض بنقل المعارف المتعلقة بالصحة الرقمية

	في الأمد القصير (ما بين سنة وسنتين)	في الأمد المتوسط (ما بين سنتين و4 سنوات)	في الأمد الطويل (ما بين 4 سنوات و6 سنوات)
الإجراءات المقترحة التي ينبغي للجهات الشريكة اتخاذها	• التعاون مع البلدان والأمانة لدعم منح الأولوية للتحول إلى الصحة الرقمية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. • المشاركة في علاقات التعاون والشراكات لاستدامة التحول إلى الصحة الرقمية وتسريع وتيرته. • تطوير بناء القدرات لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة في مجال الصحة الرقمية وتنظيمها وتبادلها. • تعزيز علاقات التعاون ونماذج الشراكة ضمن المنظمات وفيما بينها بشأن مبادرات الصحة الرقمية ولا سيما فيما يتعلق باستخدام المنافع العالمية البرمجية والمعايير المفتوحة المصدر وهياكل الصحة الرقمية المشتركة.	• إدارة شراكات تتوخى تحقيق أغراض نظام الصحة العمومية (بما في ذلك الاستخدام التبادلي والمعايير والاستثمار المنسق والاستخدام الثانوي للبيانات الصحية) أو المشاركة فيها. • وضع نهج لإدارة المعارف من أجل تقاسم دور الاستثمارات المخصصة للصحة الرقمية في حفز تحقيق الأولويات الصحية الوطنية والتغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة وبرنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة للفترة 2019-2023 والتشديد على هذا الدور.	• النهوض بمراكز امتياز أو مراكز ابتكار لتقييم وتنفيذ حلول الصحة الرقمية ومواءمتها مع الاحتياجات التي تحددها البلدان وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

الغرض الاستراتيجي 2: النهوض بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن الصحة الرقمية

	في الأمد القصير (ما بين سنة وسنتين)	في الأمد المتوسط (ما بين سنتين و4 سنوات)	في الأمد الطويل (ما بين 4 سنوات و6 سنوات)
الإجراءات المقترحة التي ينبغي للدول الأعضاء اتخاذها	• إجراء تحليل للجهات صاحبة المصلحة وتحديد الإجراءات المناسب اتخاذها فيما يخص مشاركة كل مجموعة وفقاً لمختلف حالات الصحة العمومية بما في ذلك التأهب والاستجابة. • إجراء تقييم شامل للوضع القائم للموصولية والأجهزة بغية تحديد الاحتياجات من البنى التحتية والحلول اللازمة لإحداث التحول الرقمي. • وضع آليات تنسيق وطنية فعالة ومحكمة لتصريف شؤون الصحة الرقمية. • وضع استراتيجية وطنية بشأن الصحة الرقمية أو إطار استراتيجي مكافئ لها (أو ضمان ذلك). • منح الأولوية للاستثمار الوطني في مجال الصحة الرقمية دعماً للرعاية الصحية الأولية والتغطية الصحية الشاملة. • إشراك الجهات صاحبة المصلحة في تخطيط الصحة الرقمية وتنفيذها، بما في ذلك الجمعيات المهنية ومنظمات المرضى والأسر؛ وتعزيز المشاركة مع المجتمعات والعاملين في مجال الرعاية الصحية والعاملين في قطاعات أخرى من خلال تحديد 1) المؤيدين للمساعدة على الاستفادة من المبادرات الرقمية والنهوض بها، 2) والآليات المركزية والمشتركة بين القطاعات لحسن إدارة الابتكارات المتعلقة بالصحة. • توسيع نطاق القوى العاملة المعنية بالصحة الرقمية وتعزيز بناء القدرات لوضع استراتيجيات وطنية وخطط استثمارية بشأن الصحة الرقمية وتحديثها وتنفيذها. • تنفيذ إجراءات لإدارة البرامج والمخاطر والتغييرات. • استعراض قوانين وسياسات محددة و/أو وضعها و/أو تنقيحها عند اللزوم فيما يتعلق بخصوصية البيانات	• تعبئة التمويل الكافي لدعم تكاليف الشراء أو الترخيص والتنفيذ والصيانة المرتبطة بالبنى التحتية اللازمة للأجهزة والبرمجيات وبناء قدرات القوى العاملة وغيرها من الموارد التقنية الضرورية. • وضع مجموعة من المعايير المفتوحة الخاصة بالبيانات الصحية لاستخدامها في تدخلات الصحة الرقمية إلى جانب آلية للامتثال والإنفاذ. • إذكاء الوعي بخصوص تكنولوجيات الصحة الرقمية الناشئة أو الأحدث وتقييم مدى إمكانية تطبيقها واستخدامها. • النهوض بالجمعيات العلمية والمهنية وجمعيات المرضى على الصعيد الوطني بوصفها جهات مشاركة نشطة في تطوير الصحة الرقمية على المستوى الوطني. •	• رصد الأداء والتقدم المحرز في مجال الصحة الرقمية من خلال تكييف الأدوات المتاحة أو نموذج تقييم بمستوى القدرة أو استخدام هذه الأدوات أو النموذج، بما في ذلك الأدوات والمواد التدريبية، فيما يتعلق بحالة التقدم المحرز في وضع الاستراتيجية بشأن الصحة الرقمية وتنفيذها. • دعم إعداد وتنفيذ مخطط أولي وطني لهيكل للصحة الرقمية قادر على الصمود، عن طريق استخدام إطار أو منهجية لهيكل مؤسسي معروف. • وضع وتنفيذ سياسات متصلة بالممارسة والدفع والاعتماد لتوفير خدمات الصحة المتكاملة عبر تطبيق حلول رقمية. •

الغرض الاستراتيجي 2: النهوض بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن الصحة الرقمية

	في الأمد القصير (ما بين سنة وسنتين)	في الأمد المتوسط (ما بين سنتين و4 سنوات)	في الأمد الطويل (ما بين 4 سنوات و6 سنوات)
	وأمنها وسريتها وتوحيدها وتبادلها وإمكانية الاطلاع عليها واستخدامها استخداماً تبادلياً. • تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة مع البلدان الأخرى والمجتمع الدولي عن طريق الشبكات الإقليمية والعالمية الراهنة أو الجديدة.		
الإجراءات المقترحة التي ينبغي للأمانة اتخاذها	• تقديم الدعم إلى البلدان في وضع استراتيجية وطنية بشأن الصحة الرقمية أو إطار استراتيجي مكافئ لها (أو ضمان ذلك). • تقديم الدعم إلى البلدان حتى تمنح الأولوية للاستثمار الوطني في مجال الصحة الرقمية دعماً للرعاية الصحية الأولية والتغطية الصحية الشاملة. • تحديد الجهات صاحبة المصلحة المعنية والهيئات التنظيمية والشبكات الإقليمية للصحة الإلكترونية/ الصحة الرقمية والمشاركة معها لدعم تنفيذ التحول في مجال الصحة الرقمية على الصعيدين الوطني أو الإقليمي. • دعم بناء القدرات لوضع استراتيجيات وطنية وخطط استثمارية بشأن الصحة الرقمية وتحديثها وتنفيذها. • إعداد نموذج لتقييم مستوى القدرة أو تكييفه وتحديد أولويات الاستثمار، بما يشمل الأدوات والمواد التدريبية، فيما يتعلق بحالة التقدم المحرز في وضع استراتيجيات بشأن الصحة الرقمية يمكن تكييفها على المستوى المحلي والإقليمي والوطني وتنفيذها. • إعداد أدوات لتقييم الآثار يمكن أن تقيس فعالية التدخلات التي تستخدم الصحة الرقمية.	• تيسير الحوار لمشاركة الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة للحصول على التزام سياسي واجتماعي واقتصادي وطني مستدام وولاية بشأن الصحة الرقمية من خلال السياسات والإجراءات والتشريعات الوطنية ودون الوطنية المناسبة التي تسري على الصحة الرقمية. • الدعوة إلى وضع مخططات أولية أو خرائط طريق بشأن هيكل الصحة الرقمية واعتماد معايير مفتوحة المصدر واستخدامها وإعادة استخدام أصول أو خدمات ونظم مشتركة بما في ذلك معايير الاستخدام التبادلي. • تيسير الاستعانة بمنظمات معنية بوضع المعايير ووكالات شريكة للارتقاء باستخدام المعايير المناسبة لضمان الاستخدام التبادلي بين النظم وبين المجالات. • وضع نموذج لدراسة جدوى خاصة بالاستثمار في الصحة الرقمية من أجل الدول الأعضاء. • إنشاء مكتبة لحلول الصحة الرقمية المجربة. • وضع القواعد والمعايير المعنية بشأن المهارات الرقمية عن طريق برنامج المنظمة الخاص ببناء قدرات القوى العاملة الصحية. وهذا أمر سيشمل استخدام الشراكات مع المراكز المتعاونة والجمعيات المهنية المنتسبة لتعزيز دور العاملين الصحيين في توفير خدمات صحية مأمونة ومتسمة بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة عبر الوسائل الرقمية حسب الاقتضاء.	• تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة مع البلدان والمجتمع الدولي عبر مكاتب المنظمة الإقليمية والشبكات الإقليمية والعالمية الراهنة المعنية بالصحة الرقمية. • دعم البلدان لتكوين الثقة باستخدام تكنولوجيات الصحة الرقمية المستجدة والراهنة من خلال ضمان إيلاء الأهمية إلى الاعتبارات المتعلقة بالجودة والمأمونية والأخلاقيات. • إنشاء منصة رقمية تتيح لوزارات الصحة استعراض حلول الصحة الرقمية والوصول إليها لتقديم أفضل دعم لتدخلات الصحة العامة من أجل تعزيز النظام الصحي والاستجابة في حالة الطوارئ الصحية وضمان تمتع السكان بالصحة. • إدراج نموذج دراسة الجدوى في النموذج المرن الخاص بتقييم مستوى القدرة في مجال التحول الرقمي.

الغرض الاستراتيجي 2: النهوض بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن الصحة الرقمية

	في الأمد القصير (ما بين سنة وسنتين)	في الأمد المتوسط (ما بين سنتين و4 سنوات)	في الأمد الطويل (ما بين 4 سنوات و6 سنوات)
الإجراءات المقترحة التي ينبغي للجهات الشريكة اتخاذها		• التعاون مع المنظمة لتقديم الدعم إلى البلدان في وضع استراتيجية وطنية بشأن الصحة الرقمية أو إطار استراتيجي مكافئ لها (أو ضمان ذلك). • التعاون مع المنظمة لتقديم الدعم إلى البلدان بما يمكن من منح الأولوية للاستثمار الوطني في مجال الصحة الرقمية دعماً للرعاية الصحية الأولية والتغطية الصحية الشاملة. • ضمان مشاركة مجتمعات المستخدمين النهائيين والسكان المستفيدين بالقدر الكافي في مراحل التصميم والإعداد والنشر وتوسيع النطاق والاستدامة. • النهوض بنماذج التمويل المستدام دعماً لتطوير الصحة الرقمية وتنفيذها ودمجها في النظم الصحية والحفاظ عليها. • التعاون مع المنظمة لإعداد أدوات تقنية ابتكارية ترصد تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والعالمية بشأن الصحة الرقمية وتسرع تنفيذها بفعالية. • التعاون مع المنظمة لضمان التحول في مجال الصحة الرقمية في سياقات التنمية المختلفة وعلى مختلف المستويات بتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.	

الغرض الاستراتيجي 3: تعزيز تصريف شؤون الصحة الرقمية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية

	في الأمد القصير (ما بين سنة وسنتين)	في الأمد المتوسط (ما بين سنتين و4 سنوات)	في الأمد الطويل (ما بين 4 سنوات و6 سنوات)
الإجراءات المقترحة التي ينبغي للدول الأعضاء اتخاذها	• تحليل الشركات الناشئة الوطنية العاملة على حلول ابتكارية وتوثيقها لتحديد ما قد يؤثر منها في الصحة والعافية. • وضع خطة لتنفيذ تكنولوجيات الصحة الرقمية بغية تعزيز النظام الصحي والاستجابة في حالة الطوارئ الصحية وضمان تمتع السكان بالصحة. • ضمان القدرة على تدريب المؤسسات لضمان إلمامها بمجال الصحة الرقمية و/أو توسيع نطاق معرفتها بها وإتاحة فرص للتعلم في مجال الصحة الرقمية طوال الحياة واعتماد هذه البرامج المتصلة بالصحة الرقمية على النحو الواجب من جانب السلطات المعنية.	• إعداد البحوث وتعزيز بناء قدرات الحكومات وراسمي السياسات والممارسين والجمهور عامة من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وتكوين الثقة ودعم الاستثمارات في مجال الصحة الرقمية. • تكوين القدرات وتنميتها من أجل استخدام الأجهزة الطبية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات الصحة الرقمية في ظل أطر المنظمة الخاصة بالتنظيم أو وضع الأسس المرجعية للمقارنة أو التصديق. • وضع آليات وطنية لحسن إدارة البيانات وفقاً للوائح الدولية بشأن البيانات الصحية الصادرة عن المنظمة. • تنمية القدرات، حسب السياقات الخاصة بالبلدان، في تخطيط واستخدام المستشفيات الافتراضية والعلاجات الرقمية والخدمات المقدمة بالمواقع وإدارة الأوبئة المعلوماتية خلال تقديم الخدمات الصحية في الحالات المعتادة وحالات الطوارئ. • المشاركة في عمليات وضع المعايير العالمية للاستخدام التبادلي للصحة الرقمية التي تقودها المنظمة والامتثال لهذه المعايير. • تحليل النظام الإيكولوجي للصحة الرقمية واقتراح إجراءات سياسية ملموسة لإحراز التقدم في تحقيق غايات التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة وبرنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة للفترة 2019-2023 باستخدام تكنولوجيات الصحة الرقمية.	• إعداد خصائص المنتجات المستهدفة والخصائص ذات الأولوية لتطبيقات الصحة الرقمية التي تتصل بوجه خاص بالاحتياجات في السياقات القليلة الموارد؛ وتحديد التحديات ووضع خريطة طريق لتعزيز إتاحة هذه المنتجات. • الاستثمار في تكنولوجيات الصحة الرقمية وزيادة الفرص التي تتيحها هذه التكنولوجيات إلى أقصى حد من أجل تعزيز بناء قدرات العاملين الصحيين في مجال الرعاية الصحية الأولية والاستجابة في حالة طوارئ الصحة العمومية.
الإجراءات المقترحة التي ينبغي للأمانة اتخاذها	• وضع المعايير لتقييم مدى ملاءمة حلول الصحة الرقمية وتأثيرها بما يشمل على سبيل المثال الخصائص ذات الأولوية التي تناسب السياقات القليلة الموارد. • تيسير استخدام سجلات تكنولوجية عالمية للتكنولوجيات والمشاريع الرقمية على المستويين القطري والعالمي	• وضع إطار للمنظمة لتقييم تكنولوجيات الصحة الرقمية وتنظيمها. • وضع إطار تنظيمي خاص بالبيانات الصحية العالمية بغرض الاتفاق بشأن الاستخدام العالمي الملائم للبيانات الصحية وتحديد مبادئ التبادل المنصف للبيانات	• تتبع التطورات الطارئة على نطاق النظام الإيكولوجي العالمي للصحة الرقمية واقتراح إجراءات سياسية ملموسة لإحراز التقدم من أجل تحقيق الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة باستخدام الصحة الرقمية. • إعداد البحوث وتعزيز بناء القدرات لتمكين الدول الأعضاء

الغرض الاستراتيجي 3: تعزيز تصريف شؤون الصحة الرقمية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية

	في الأمد القصير (ما بين سنة وسنتين)	في الأمد المتوسط (ما بين سنتين و4 سنوات)	في الأمد الطويل (ما بين 4 سنوات و6 سنوات)
	تدعم العمليات الفريدة لتسجيل الاستثمارات الرقمية ورصدها وتنسيقها (مثل أطلس الصحة الرقمية للمنظمة). • إعداد وثائق تقنية مستندة إلى البيّنات عن مواضيع مختلفة متعلقة بالصحة الرقمية مثل الفعالية من حيث التكاليف والقدرة على تحمل التكاليف والاستخدام الأخلاقي والخصوصية والأمن والمأمونية بغية تعزيز النظام الصحي والاستجابة في حالة الطوارئ الصحية وضمان التمتع بالصحة والعافية. • استخدام مساهمات الخبراء (مثل أعضاء فريق الخبراء الاستشاري التقني التابع للمنظمة والمعني بالصحة الرقمية) لإعداد أو تحديث مجموعة الوثائق التقنية (على غرار الأدلة ومجموعات الأدوات والمبادئ التوجيهية) بخصوص تدخلات الصحة الرقمية الرامية إلى تحسين الصحة والعافية. • تقييم الحلول الابتكارية التي يمكن أن تؤثر تأثيراً فعالاً في الصحة والعافية في المستقبل والنهوض بها.	في مجال البحث، وتعاريف البيانات الوصفية والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات؛ والاستخدام الأولي والثانوي للبيانات. • النهوض بتبادل أفضل الممارسات وحسن الإدارة وهيكل البنى التحتية وإدارة البرامج واستخدام المعايير لتعزيز الاستخدام التبادلي للصحة الرقمية. • إعداد إرشادات بشأن مجالات جديدة تدعمها تكنولوجيات الصحة الرقمية مثل المستشفيات الافتراضية والعلاجات الرقمية والطب الشخصي والخدمات المقدمة بالمواقع وإدارة الأوبئة المعلوماتية. • تعيين المراكز المتعاونة مع المنظمة في مجال الصحة الرقمية والاستعانة بها من أجل تقديم المشورة ودعم الأنشطة وتيسير تبادل المعارف والدروس داخل البلدان وفيما بينها. • إعداد إرشادات بشأن عمليات النظام الصحي وممارساته الرائدة التي تدعمها التكنولوجيات الرقمية. • تحديد آليات لضمان نشر قدرات احتياطية سريعاً للتصدي للأزمات الشديدة المتعلقة بالصحة العمومية. • وضع مبادئ توجيهية بشأن المعايير العالمية للاستخدام التبادلي للصحة الرقمية.	وسائر الجهات صاحبة المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة بهدف دعم الاستثمارات السليمة في مجال الصحة الرقمية بغية تعزيز النظام الصحي والاستجابة في حالة الطوارئ. • تحويل المعلومات المجمَّعة إلى معارف قابلة للتنفيذ بتكييفها لتناسب حاجة البلدان والجهات الشريكة لدعم تسريع الاستفادة من البينات على نحو منهجي وشفاف في وضع السياسات وعملية اتخاذ القرارات. • وضع إطار خاص بتنظيم الأجهزة الطبية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات الصحة الرقمية أو وضع الأسس المرجعية لمقارنتها أو التصديق عليها ودعم البلدان لتنمية القدرات من أجل استخدام أطر من هذا القبيل.
الإجراءات المقترحة التي ينبغي للجهات الشريكة اتخاذها	• تقديم الدعم والمساهمة في حسن تصريف شؤون الصحة الرقمية والتقيد بالسياسات والبرامج الوطنية والامتثال للمعايير المطلوبة واستخدامها. • دعم الأمانة في وضع لوائح دولية بشأن البيانات الصحية وإطار لتنظيم الأجهزة الطبية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات الصحة الرقمية أو وضع الأسس المرجعية لمقارنتها أو التصديق عليها.	• إعداد بحوث عن أحدث التكنولوجيات الصحية وتبادل نتائج تقييم تنفيذ تدخلات الصحة الرقمية. • دعم الأمانة في وضع إرشادات عالمية بشأن تخطيط المستشفيات والعلاجات الرقمية وإعدادها واستخدامها بالاستفادة بخبرة الجهات الشريكة، خلال تقديم الخدمات الصحية في الأوقات المعتادة وأوقات الطوارئ.	• دعم الممارسات والابتكارات التي تحقق حصائل صحية إيجابية وتحسين الجودة العامة في توفير الرعاية الصحية بما يتواءم مع أهداف التنمية المستدامة.

الغرض الاستراتيجي 3: تعزيز تصريف شؤون الصحة الرقمية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية

	في الأمد القصير (ما بين سنة وسنتين)	في الأمد المتوسط (ما بين سنتين و4 سنوات)	في الأمد الطويل (ما بين 4 سنوات و6 سنوات)
	• دعم الأمانة في وضع مبادئ توجيهية بشأن المعايير العالمية للاستخدام التبادلي للصحة الرقمية. • دعم الأمانة في تقديم تدريب لتكوين قدرات احتياطية تتصدى للأزمات الشديدة المتعلقة بالصحة العمومية.		

الغرض الاستراتيجي 4: الدعوة إلى إقامة نظم صحية تركز على الناس وتتحقق بفضل الصحة الرقمية

	في الأمد القصير (ما بين سنة وسنتين)	في الأمد المتوسط (ما بين سنتين و4 سنوات)	في الأمد الطويل (ما بين 4 سنوات و6 سنوات)
الإجراءات المقترحة التي ينبغي للدول الأعضاء اتخاذها	• منح الأولوية للإلمام بالأمور عن طريق أداة متاحة تمكن من فهم تكنولوجيات الصحة الرقمية ونظمها. • المشاركة مع المنظمات المهنية وجمعيات المرضى ومنظمات المجتمع المدني بوصفها جهات مشاركة نشطة في تطوير الصحة الرقمية والابتكارات. • تعزيز ثقة الجمهور في تكنولوجيات الصحة الرقمية واستعراض مختلف برامج التعليم والتدريب في مجال الصحة الرقمية حسب المؤسسة ومستوى الشهادة والتخصص والتكلفة وتحليل الاتجاهات الحالية على المستوى الوطني. • النهوض باستخدام نُهج لإدارة شؤون الصحة على مستوى السكان وتحقيق المساواة بين الجنسين عبر تطبيقات للصحة الرقمية تنقل شؤون الصحة والعافية من نماذج الرعاية القائمة على ردود الفعل إلى نماذج الرعاية الفعالة المعتمدة على المجتمع. • تعزيز دور المريض وتحسين فهم أصحاب المهن في مجال الرعاية الصحية بشأن أهمية مشاركة المريض في سير علاجه.	• تنمية قوى عاملة صحية تتمتع بكفاءات رقمية وتحقق التوازن بين الجنسين. • ضمان إدراج الكفاءات في مجال الصحة الرقمية في مناهج التعليم والتدريب التي تستهدف جميع أصحاب المهن الصحية والعاملين ذوي الصلة بهم وفي جميع مستويات التعليم الرسمي والتدريب غير الرسمي. • وضع نُهج لإدارة شؤون الصحة على مستوى السكان عبر حلول للصحة الرقمية تنقل شؤون الصحة والعافية من نماذج الرعاية القائمة على ردود الفعل إلى نماذج الرعاية الفعالة المعتمدة على المجتمع.	• تنمية القدرات بما يسمح بتقديم تعليقات الأفراد للتحقق من صحة أداء أدوات الصحة الرقمية وخدماتها في ظل إطار تقوده المنظمة. • ضمان إعداد سجلات إلكترونية لصحة المرضى. • تعزيز الإلمام بأدوات الصحة الرقمية على مستوى السكان وإذكاء الوعي بخصوص حقوق المرضى ومفهوم الموافقة المرنة. • ضمان استرشاد حلول الصحة الرقمية بالمحددات الاجتماعية للصحة. • تنمية القدرات في مجال الطب الشخصي. • تجميع البحوث الوطنية ونشر البيّنات بشأن مساهمات تدخلات الصحة الرقمية في أداء النظم الصحية وتأثيرها في صحة الناس وعافيتهم.
الإجراءات المقترحة التي ينبغي للأمانة اتخاذها	• نشر أفضل الممارسات لمشاركة الجمعيات المهنية وجمعيات المرضى باعتبارها الجهات المشاركة النشطة في تطوير الصحة الرقمية وتنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية. • تقديم الدعم إلى البلدان لإتاحة أدوات ميسرة تمكن من الإلمام بتكنولوجيات الصحة الرقمية ونظمها. • وضع إطار يسمح بتقديم تعليقات الأفراد للتحقق من صحة أداء أدوات الصحة الرقمية وخدماتها. • وضع حد أدنى من المعايير العالمية بشأن السجلات	• النهوض بتدخلات الصحة الرقمية والتصدي للمحددات الاجتماعية للصحة في الوقت نفسه. • دعم الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة لاستخدام أجهزة الصحة الرقمية ونظمها التي تركز على الناس بهدف تحسين أداء القوى العاملة الصحية وتيسير اتخاذ قرارات مستندة إلى البيّنات لتعزيز ثقة الجمهور باستخدام تكنولوجيات الصحة الرقمية في حالات الطوارئ المرتبطة بالصحة العمومية أو في غيرها. • دعم الدول الأعضاء لتحديد تدخلات الصحة الرقمية الملائمة والمقترنة بمحتويات الصحة والبيانات المناسبة	• تقديم الدعم إلى البلدان لبناء القدرات في استخدام الطب الشخصي. • إعداد أدوات تدعم التحول الرقمي للخدمات الصحية المتكاملة وتعزيز استخدامها بالتركيز على جودة الخدمات الخاضعة لإدارة المرضى. • تجميع نتائج البحوث الدولية ونشر البيّنات بشأن مساهمة تدخلات الصحة الرقمية في أداء النظم الصحية وتأثيرها في الحصائل التي تركز على الناس، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة، بتنفيذ مجموعة أساسية من التدخلات.

الغرض الاستراتيجي 4: الدعوة إلى إقامة نظم صحية تركز على الناس وتتحقق بفضل الصحة الرقمية

	في الأمد القصير (ما بين سنة وسنتين)	في الأمد المتوسط (ما بين سنتين و4 سنوات)	في الأمد الطويل (ما بين 4 سنوات و6 سنوات)
	الصحية الإلكترونية. • وضع إرشادات عالمية بشأن الطب الشخصي. • وضع أطر أخلاقية للتكنولوجيات الصحية دعماً للبلدان في تعزيز ثقة الجمهور بالصحة الرقمية في حالات الطوارئ المرتبطة بالصحة العمومية وفي غيرها. • تعزيز الأخلاقيات وحسن الإدارة والأمن فيما يخص تناول ومعالجة البيانات للبحوث أو لغير ذلك من متطلبات تبادل البيانات من أجل المنفعة العامة. • تحديد الكفاءات الأساسية للإلمام بشؤون الصحة الرقمية التي يمكن إدراجها في مناهج التعليم والتدريب التي تستهدف أصحاب المهن الصحية والعاملين ذوي الصلة بهم.	في النظم الرقمية ذات الاستخدام التبادلي وتنفيذها من أجل تحقيق أهداف الجودة والتغطية والإنصاف في إطار النظام الصحي. • تحليل وضع المشاريع والمبادرات التي تستخدم نُهج إدارة صحة السكان والمساواة بين الجنسين عبر حلول الصحة الرقمية لنقل شؤون الصحة والعافية من نماذج الرعاية القائمة على ردود الفعل إلى نماذج الرعاية الفعالة المعتمدة على المجتمع.	
الإجراءات المقترحة التي ينبغي للجهات الشريكة اتخاذها	• التعاون مع الأمانة في دعم البلدان في منح الأولوية لإتاحة أداة ميسرة للإلمام بتكنولوجيات الصحة الرقمية والتحول الرقمي وإدارة التغيير. • التعاون مع الأمانة في وضع إطار يسمح بتقديم تعليقات الأفراد للتحقق من صحة أداء أدوات الصحة الرقمية وخدماتها بفضل خبرة الجهات الشريكة. • دعم الأمانة في وضع حد أدنى من المعايير العالمية بشأن السجلات الإلكترونية لصحة المرضى وتنفيذ هذه المعايير. • دعم الأمانة في وضع إرشادات عالمية بشأن الطب الشخصي وتنفيذها. • دعم الأمانة في وضع أطر أخلاقية للتكنولوجيات الصحية وفي مساندة البلدان في تعزيز ثقة الجمهور بالصحة الرقمية بما في ذلك في حالة الطوارئ المرتبطة بالصحة العمومية. • دعم البلدان لاعتماد تكنولوجيات رقمية تركز على الناس وتستهدف القوى العاملة الصحية واستخدامها بفعالية من أجل تيسير اتخاذ قرارات مستندة إلى البيّنات وتعزيز مساءلة النظم الصحية. • دعم البلدان لتحديد وتنفيذ تدخلات الصحة الرقمية الملائمة والمقترنة بالبيانات الصحية المناسبة في نظم الصحة الرقمية ذات الاستخدام التبادلي من أجل تعزيز جودة الرعاية الصحية وتغطيتها وإتاحتها، بما في ذلك في حالة الطوارئ المرتبطة بالصحة العمومية.	• إعداد أدوات تدعم التحول الرقمي لعمليات مراكز الخدمات الصحية وتعزيز استخدامها بالتركيز على تمكين المرضى والعمليات الموحدة الخاصة بهم وجودة الخدمات الخاضعة لإدارتهم.

منظمة
الصحة العالمية

9789240027619